Arab Journal of Management, Banking, and Financial Studies

المجلة العربية للدراسات الإدارية والمالية والمصرفية

The Role of the State of Kuwait's Humanitarian Diplomacy in Yemen (2015–2025)

Mohammed Ahmed Mohammed Al-Maazb [1,*]

Received: 06/04/2026, Reviewed: 20/04/2026, Accepted: 21/06/2026. https://doi.org/10.59559/ajmbfs.2.1.1

Abstract: This study aims to evaluate the humanitarian and development assistance provided by the State of Kuwait and its organizations in Yemen during the 2015–2025 period. Utilizing a descriptive-analytical approach as its primary framework, the study uses Yemen as an applied case study to illustrate the dimensions of Kuwaiti humanitarian diplomacy. It relies on secondary sources, including reports from the United Nations, the Kuwait Fund for Arab Economic Development (KFAED), the Kuwait Red Crescent Society (KRCS), and various non-governmental organizational reports. The findings reveal a positive correlation between Kuwaiti interventions—both emergency humanitarian relief and sustainable development initiatives—and the strengthening of community resilience. These interventions significantly improved access to essential services in the health, education, and infrastructure sectors. Consequently, this enhanced Kuwait's global presence and solidified its local and international credibility as a neutral actor dedicated to supporting stability in Yemen. Despite these positive outcomes, the interventions faced several obstacles, including funding shortages, difficulties in accessing affected areas, and complex logistical and security challenges. Based on these findings, the study recommends increasing Kuwaiti funding to the Yemeni government, expanding partnerships with local organizations, and maintaining a steady pipeline of both emergency and development projects. Furthermore, it highlights the need to strengthen oversight and transparency systems, support the capacity of Yemeni public sectors to facilitate access and institutional coordination, and empower local organizations to ensure the quality and sustainability of interventions—ultimately bolstering the socio-economic resilience of the beneficiary communities.

Keywords: Kuwaiti humanitarian diplomacy, humanitarian organizations, humanitarian and development response, community resilience, the Yemeni crisis.

دور الدبلوماسية الإنسانية لدولة الكويت في اليمن للفترة (2015–2025م)

محمد أحمد محمد المعزب [1،*]

الاستلام: 2026/04/06، التحكيم: 2026/04/20، القبول: 2026/06/21

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المساعدات الإنسانية والتنموية التي قدمتها دولة الكويت ومنظماتها في اليمن خلال الفترة 2015–2025، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي منهجاً رئيساً، مستخدمة دراسة حالة اليمن نموذجاً تطبيقياً لتجسيد أبعاد الدبلوماسية الإنسانية الكويتية، مع الاعتماد على المصادر الثانوية، بما في ذلك تقارير الأمم المتحدة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والهلال الأحمر الكويتي، وتقارير المنظمات. وأظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي بين التدخلات الكويتية سواء في الإغاثة الإنسانية الطارئة أو في مجالات التنمية المستدامة؛ حيث أسهمت تلك التدخلات في تعزيز الصمود المجتمعي، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية؛ مما عزز الحضور الدولي للكويت، ومصداقيتها كفاعل إنساني، ومصداقيتها الدولية والمحلية كطرف محايد، وداعم للاستقرار في اليمن. وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية، فإن تلك التدخلات واجهت تحديات، مثل نقص التمويل، وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة، وتعقيدات لوجستية وأمنية. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بزيادة التمويل الكويتي للحكومة اليمنية، وتوسيع الشراكات مع منظماتها المحلية، واستمرار تدفق المشاريع التنموية والطارئة، وتعزيز نظم الرقابة والشفافية، إلى جانب دعم قدرات القطاعات الحكومية اليمنية؛ لتسهيل الوصول والتنسيق المؤسسي، ورفع قدرات المنظمات المحلية؛ لضمان استدامة وجودة التدخلات، بما يسهم في تعزيز الصمود الاجتماعي، والاقتصادي للمجتمعات المستفيدة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الإنسانية للكويت، المنظمات الإنسانية، الاستجابة الإنسانية والتنموية، صمود المجتمع، الأزمة اليمنية.

© 2026 Arab Academy for Management, Banking, and Financial Sciences, Yemen. The article can be reused under the Creative Commons license (CC BY 4.0) as long as the journal and authors are credited.

© 2026 الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، اليمن. يمكن استخدام المادة المنشورة مرة أخرى وفقًا لرخصة مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)، بشرط الإشارة إلى المؤلف والمجلة.

1 PhD Scholar, Arab Academy for Management, Banking and Financial Sciences, Yemen.
* Corresponding author email: mohd2011.3@gmail.com

1 باحث دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، اليمن.
* الباحث المراسل: mohd2011.3@gmail.com

المقدمة:

أدى اندلاع الحرب في اليمن 2014 إلى تحولات سياسية وأمنية عميقة، فقد أدى استمرارها إلى انهيار أجزاء واسعة من منظومة الخدمات الأساسية، بما في ذلك قطاعات الصحة والتعليم والمياه، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي؛ ونتيجة لذلك، صنّفت الأمم المتحدة الأزمة اليمنية لسنوات متتالية كواحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم من حيث حجم الاحتياجات الإنسانية وعدد السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، حيث يحتاج نحو 22.3 مليون شخص إلى المساعدة؛ لتلبية احتياجاتهم الأساسية في ظل استمرار التدهور الاقتصادي، وتراجع مصادر الدخل (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs [OCHA], 2026).

وفي مواجهة هذه الأزمة المعقدة، برز دور المجتمع الدولي بوصفه فاعلاً رئيسياً في دعم الاستجابة الإنسانية في اليمن. فقد اضطلعت الأمم المتحدة عبر وكالاتها المختلفة، مثل برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الهجرة الدولية، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، إضافة إلى الدول المانحة والمنظمات الدولية في تمويل وتنفيذ برامج الإغاثة والتعافي المبكر في مختلف القطاعات الحيوية، بما في ذلك الأمن الغذائي والصحة والمياه والتعليم والحماية والمأوى وذلك من خلال دعم خطط الاستجابة الإنسانية السنوية التي تنسقها الأمم المتحدة كإطار رئيسي لتنظيم جهود الاستجابة الدولية (OCHA, 2023).

وفي هذا السياق، برزت دولة الكويت كأحد أبرز الفاعلين في دعم الاستجابة الإنسانية للأزمة اليمنية، فقد قدمت الكويت دعماً إنسانياً وتنموياً متواصلاً لليمن عبر عدد من القنوات الرسمية والإنسانية، من بينها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وجمعية الهلال الأحمر الكويتي، إضافة إلى مساهماتها في تمويل برامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الإنساني، وأسهمت هذه الجهود في دعم عدد من القطاعات الحيوية، مثل :الأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والإيواء، في إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من الاحتياجات الإنسانية المتفاقمة التي يواجهها ملايين اليمنيين؛ نتيجة استمرار الصراع، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والخدمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024؛ جمعية الهلال الأحمر الكويتي، د.ت.؛ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، د.ت.؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2021؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة [اليونيسف]، 2024).

وإلى جانب دورها الإنساني، اضطلعت دولة الكويت بدور دبلوماسي مهم في دعم الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة اليمنية. ففي عام 2016 استضافت الكويت جولة من مشاورات السلام اليمنية برعاية الأمم المتحدة، والتي جمعت ممثلين عن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وجماعة الحوثيين، وفي محاولة للتوصل إلى حل سياسي شامل ينهي الحرب. وعلى الرغم من عدم توصل هذه المشاورات إلى اتفاق نهائي، فإنها شكّلت محطة مهمة في مسار الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الصراع، وعكست التزام الكويت بدعم الاستقرار في اليمن من خلال تكامل الجهود الدبلوماسية والإنسانية (الأمم المتحدة، 2016).

وتندرج هذه الجهود الإنسانية والدبلوماسية ضمن ما يُعرف في الأدبيات المعاصرة بـ"الدبلوماسية الإنسانية"، والتي تشير إلى توظيف الأدوات الدبلوماسية والموارد التنموية والإنسانية لدعم الاستجابة للأزمات الإنسانية وتعزيز حماية المدنيين والتخفيف من معاناتهم، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، لاسيما في ظل تزايد الأزمات الإنسانية الممتدة التي تتطلب تضافر الجهود السياسية والإنسانية والتنموية في آن واحد (Minear & Smith, 2007).

وعلى الرغم من الحضور الملحوظ لدولة الكويت في دعم الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن، فإن هذا الدور لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات التحليلية التي تتناول طبيعته وآلياته في إطار مفهوم الدبلوماسية الإنسانية. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الكويت في دعم الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن خلال الفترة (2015–2025)، وذلك من خلال استكشاف مجالات تدخلها، وآليات تنفيذها، وموقع هذه الجهود ضمن إطار الدبلوماسية الإنسانية.

الإطار النظري للدراسة:

يتناول هذا الجزء الإطار النظري للدراسة من خلال ربطه بالسياق العملي، وتوضيح كيفية تجسيد هذه المفاهيم في الواقع، بما يهيئ لفهم أكثر شمولاً لدور الدبلوماسية الإنسانية لدولة الكويت في اليمن، وآليات تدخلها، وأثرها على المستويين: الإنساني والتنموي.

المفاهيم النظرية:

تشكّل المفاهيم قاعدة نظرية متينة لفهم طبيعة الدبلوماسية الإنسانية وأبعادها المختلفة، حيث تتكامل فيه المفاهيم المرتبطة بالعمل الإنساني، والإغاثة الطارئة، والتنمية المستدامة ضمن إطار تحليلي واحد. ويُبرز هذا التكامل أن التدخلات الإنسانية الفاعلة لم تعد تقتصر على الاستجابة اللحظية، بل أصبحت ترتكز على رؤية شمولية تجمع بين إنقاذ الأرواح وبناء القدرة على الصمود.

الدبلوماسية الإنسانية:

إن الدبلوماسية الإنسانية هي توظيف الأدوات الدبلوماسية والموارد الإنسانية والتنموية لدعم الاستجابة للأزمات، وحماية المدنيين، وتعزيز الوصول الإنساني والتخفيف من المعاناة التي تجمع بين العمل الإنساني والجهود الدبلوماسية؛ بهدف تعزيز الاستقرار، ودعم

الحلول السلمية في البيئات المتأثرة بالنزاعات والكوارث، وهي تعد أحد مكونات القوة الناعمة في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تستخدمها الدول والمنظمات لتعزيز حضورها الإنساني ودعم التعاون الدولي (المطيري، 2025).

العمل الإنساني والعمل الإنساني الدولي:

يشير العمل الإنساني إلى الجهود والتدخلات الهادفة إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية أثناء النزاعات والكوارث، بينما يُقصد بالعمل الإنساني الدولي التدخلات التي تنفذها الدول والمنظمات الدولية والوكالات الأممية عبر الحدود، وذلك وفق مبادئ الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز، والاستقلالية، وبما ينسجم مع القانون الدولي الإنساني، والمعايير الدولية المنظمة للعمل الإنساني (International Committee of the Red Cross, n.d.; OCHA, 2022).

تستند المنظومة الإنسانية الدولية، بما فيها دولة الكويت، إلى مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية المنظمة للعمل الإنساني، وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف الأربع، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية، والحياد، والاستقلالية، وعدم التحيز، وهي كلها تشكل الإطار المرجعي المنظم للعمليات والتدخلات الإنسانية الدولية (المطيري، 2025).

الإغاثة الطارئة:

تشير الإغاثة الطارئة إلى التدخلات الإنسانية العاجلة الهادفة إلى إنقاذ الأرواح، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين من النزاعات والكوارث، مثل الغذاء والمياه والمأوى والرعاية الصحية والتغذية؛ بهدف الحد من المعاناة الإنسانية في المدى القصير (جمعية اسفير، 2018).

التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية (UNESCO World Heritage Centre, n.d.).

العلاقة بين العمل الانساني والتنمية:

يقوم الترابط الإنساني–التنموي على التكامل بين التدخلات الإنسانية العاجلة والبرامج التنموية طويلة المدى، بهدف تقليل الهشاشة وتعزيز الصمود المجتمعي في البيئات المتأثرة بالأزمات، وذلك من خلال العمل المشترك بين الفاعلين الإنسانيين والإنمائيين بناءً على الميزة النسبية لكل طرف، لتقليل الاحتياجات والمخاطر بمرور الوقت (OCHA, 2017).

الدور الكويتي في العمل الإنساني:

تُعد دولة الكويت من أبرز الدول الفاعلة في العمل الإنساني والتنموي إقليميًا ودوليًا، حيث ارتبطت سياستها الخارجية بدعم جهود الإغاثة والتنمية، خاصة في الدول المتأثرة بالأزمات، وقد برز هذا الدور عبر مؤسسات رسمية وإنسانية، وفي مقدمتها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تأسس عام 1961، إضافة إلى الهلال الأحمر الكويتي والجمعيات الخيرية الكويتية التي أسهمت في تنفيذ مشاريع تنموية وتقديم مساعدات إنسانية في العديد من الدول.

لقد حظي الدور الإنساني لدولة الكويت بتقدير دولي واسع، حيث منحتها الأمم المتحدة عام 2014 لقب "مركز العمل الإنساني العالمي"، كما تم تكريم الأمير الراحل صباح الأحمد الجابر الصباح بلقب "قائد العمل الإنساني"، تقديرًا لجهود الكويت في دعم العمل الإنساني الدولي ومساندة الشعوب المتضررة من الحروب والكوارث، بما عزز مكانتها كفاعل إنساني مؤثر على المستوى الدولي (الأمم المتحدة، 2014).

فقد برزت دولة الكويت كأحد أبرز الداعمين للاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن منذ اندلاع الحرب عام 2014، حيث قدمت مساعدات إنسانية وتنموية عبر قنوات رسمية وإنسانية متعددة، بلغ إجماليها نحو 1.16 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2015–2025). وشملت هذه التدخلات دعم برامج الأمم المتحدة، وتنفيذ مشاريع في قطاعات الصحة والمياه والأمن الغذائي والبنية التحتية، إضافة إلى مساهمتها في دعم جهود السلام من خلال استضافة مشاورات السلام اليمنية عام 2016 برعاية الأمم المتحدة (OCHA, 2025؛ الأمم المتحدة، 2016).

تمثل التجربة الكويتية في اليمن نموذجًا للدبلوماسية الإنسانية، وذلك من خلال الجمع بين المساعدات الإنسانية، ودعم برامج التنمية، والمساهمة في الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار والتخفيف من آثار الأزمة الإنسانية، بما يعكس توظيف القوة الناعمة في إدارة الأزمات ودعم الاستجابة الإنسانية والتنموية (Minear & Smith, 2007).

نموذج آليات العمل الانساني الكويتية (المركزية واللامركزية):

تبنت دولة الكويت نموذجًا متميزًا في إدارة العمل الإنساني يقوم على المزج بين المركزية واللامركزية، حيث أُتيح للجمعيات الخيرية الكويتية هامش من المرونة والإبداع في تنفيذ أنشطتها الإنسانية، مقابل إشراف حكومي مباشر من وزارتي الخارجية والشؤون الاجتماعية، ويقوم هذا الإشراف على منظومة تنظيمية دقيقة تشمل عدم التعامل إلا مع الجهات المعتمدة داخل وخارج الكويت، وفرض إجراءات اعتماد ومراجعة صارمة لملفات المنظمات الشريكة، إضافة إلى اشتراط الحصول على موافقات مسبقة للتمويل والتحويلات المالية قبل تنفيذ أي مشروع، كما تتضمن المنظومة آليات متابعة لاحقة للتنفيذ عبر التقارير الدورية وزيارات ميدانية تقوم بها الجهات الرسمية وسفارات الكويت للتحقق من أداء الشركاء، وقد أسهم هذا النموذج في تعزيز الثقة الدولية والمحلية بالعمل الخيري الكويتي، ورفع مستوى الشفافية والانضباط مع الحفاظ على قدر من المرونة التشغيلية.

في إطار التحول الرقمي للقطاع الخيري، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية في الكويت عام 2022 تعميمًا تنظيميًا يهدف إلى حوكمة العمل الخيري وتعزيز كفاءته الإجرائية، من خلال إدخال أنظمة رقمية لإدارة المشاريع والتحويلات المالية والبيانات المحاسبية، ويقوم هذا النظام على مجموعة مكونات رئيسية تشمل التخطيط الاستراتيجي للمشاريع، وتنظيم التحويلات المالية، وتوحيد البيانات المحاسبية، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية للجمعيات، بما يعزز الامتثال للمتطلبات القانونية ويرفع مستوى الشفافية والدقة في الأداء، كما يتيح النظام الربط الإلكتروني مع منظومة وزارة الخارجية، بما يمنع التعامل مع أي جهات غير معتمدة، ويحد من التدخل اليدوي في الإجراءات، ويعزز الرقابة الآلية على العمليات الخيرية (أبو رمان، 2025).

واقع منظمات المجتمع المدني في اليمن:

شهدت منظمات المجتمع المدني في اليمن خلال الفترة (2015–2025) تحولات عميقة نتيجة اندلاع الحرب وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية في البلاد، فمع انهيار جزء كبير من مؤسسات الدولة وتراجع قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، برزت منظمات المجتمع المدني بوصفها فاعلاً مهماً في تقديم المساعدات الإنسانية وتنفيذ برامج الإغاثة والتنمية المحلية، وقد توسع دور هذه المنظمات بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب، حيث شاركت في تنفيذ العديد من المشاريع الإنسانية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة، خاصة في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والمياه والإصحاح البيئي، والتعليم، والايواء والمأوى وحماية الفئات الأكثر ضعفاً (OCHA, 2024).

ومع ذلك، واجهت منظمات المجتمع المدني في اليمن تحديات متعددة، تمثلت في القيود الإدارية والأمنية المفروضة على عملها في المناطق التي تخضع لحكم الحوثيين، وضعف الموارد المالية، إضافة إلى صعوبة الوصول الإنساني إلى بعض المناطق المتضررة من الحرب، كما أدى تسييس العمل الإنساني في المناطق التي تخضع لحكم الحوثيين إلى تعقيد بيئة العمل المدني وتقليص مساحة العمل المستقل للمنظمات المحلية (World Bank, n.d.). وعلى الرغم من هذه التحديات، استمرت العديد من منظمات المجتمع المدني اليمنية في أداء دور مهم لدعم الاستجابة الإنسانية، كما أصبحت شريكاً رئيسياً للمنظمات الدولية ولاسيما الكويتية منها في تنفيذ البرامج الإنسانية الطارئة، وبرامج التعافي والتنمية، في إطار التوجه الدولي المتزايد نحو توطين العمل الإنساني، وتعزيز دور الفاعلين المحليين في الاستجابة للأزمات (Development Initiatives, 2010).

الموقف الرسمي للحكومة اليمنية تجاه دور الكويت الإنساني والتنموي:

اتسم الخطاب الرسمي للقيادة السياسية اليمنية خلال العقد الممتد من (2015–2025م) بالتقدير الاستراتيجي للدور الكويتي، حيث لم يقتصر الثناء على الجوانب الإغاثية الطارئة فحسب، بل إنه امتد ليشمل المسارات التنموية المستدامة، وقد تجلى ذلك في تصريحات القيادات الرئاسية التي أكدت على محورية الدعم الكويتي في تعزيز قدرات مؤسسات الدولة وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية (وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 2024).

كما عكست التقارير الحكومية تثميناً عالياً لتدخلات الصندوق الكويتي للتنمية، باعتباره شريكاً أساسياً في تمويل مشاريع البنية التحتية والقطاعات الخدمية الحيوية كالتعليم والصحة والمياه (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، د.ت.)، وفي المنظور الدبلوماسي، يُنظر إلى العلاقات اليمنية-الكويتية كنموذج للتعاون المتنامي الذي يجمع بين تمويل خطط الاستجابة الأممية والتدخلات الثنائية المباشرة التي تلامس احتياجات المواطن اليمني بشكل فعلي بحسب وكالة الأنباء الكويتية (كونا) (الجعبيري، 2022؛ نعمان، 2023).

وبناءً عليه، فإن هذا التناغم الرسمي بين القيادة السياسية اليمنية والحكومة الكويتية والجهات المانحة الكويتية قد وفّر مظلة مؤسسية مستقرة، أسهمت في ضمان استمرارية التدخلات الإنسانية وتحويلها من مجرد استجابة طارئة إلى مسارات تنموية تدعم مرونة المجتمع اليمني في مواجهة الأزمة.

النظريات المفسّرة للعلاقة بين التدخلات الإنسانية والتخفيف من المعاناة الإنسانية:

يستعرض هذا الجزء أبرز الأطر والنظريات العلمية التي تُفسّر آليات التدخلات الإنسانية والتنموية وعلاقتها المباشرة بالتخفيف من المعاناة البشرية والحد من الهشاشة؛ حيث يقدّم تأصيلاً تحليلياً لماهية هذه النظريات وركائزها الفكرية، بما يتيح بناء أرضية علمية رصينة قادرة على قراءة الممارسة الميدانية وتفكيك أبعادها في السياقات الدولية المعقدة.

1. الإطار المفاهيمي للترابط الإنساني–التنموي (Humanitarian-Development Nexus):

يركز الإطار المفاهيمي للترابط (النيكسس) على فلسفة العلاقة التكاملية والاعتماد المتبادل بين جهود الاستجابة الإنسانية الطارئة ومشاريع التنمية طويلة الأمد، وينطلق هذا الإطار من فرضية علمية مفادها أن التدخلات الإنسانية لا ينبغي أن تنعزل عن الأهداف التنموية؛ بل يجب أن تُصمم آلياتها بطريقة تسد الاحتياجات الفورية الحرجة وفي الوقت ذاته تؤسس لبناء القدرات وتنمية الأصول المجتمعية، وصولاً إلى تحقيق الأمن الإنساني المستدام وتخفيف حدة الهشاشة المؤسسية والمجتمعية (Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 2019).

- **ركائز الإطار:** يقوم هذا المدخل على ثلاث ركائز أساسية: التحليل المشترك للاحتياجات والمخاطر، والتخطيط، والتمويل المرن متعدد السنوات،

والتنسيق المؤسسي بناءً على الميزة التنافسية لكل فاعل دولي ومحلي.

2. **نظرية الأمن الإنساني (Humanitarian Security Theory):**

تنطلق هذه النظرية من تحول جذري، وهو نقل بؤرة التحليل المنهجي من "أمن الدولة" التقليدي إلى "أمن الإنسان" كفرد ومجتمع، وتتجاوز المقاربات الضيقة لتشمل حماية الأفراد وتحصينهم ضد المخاطر الوجودية المركبة التي تهدد استقرارهم وكرامتهم (United Nations Development Programme [UNDP], 1994).

- **ركائز النظرية:** تفترض النظرية أن الأمن الإنساني يتكون من أبعاد حيوية متكاملة (اقتصادي، وغذائي، وصحي، وبيئي، وشخصي، ومجتمعي، وسياسي)، ويرتكز على استراتيجيتين متكاملتين، هما: "الحماية" (Protection) عبر صياغة الأطر المؤسسية الحمائية، و"التمكين" (Empowerment) عبر بناء قدرات الإنسان ليتجاوز تداعيات الأزمات.

3. **نظرية الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence Theory):**

تُعد هذه النظرية -التي طورها "روبرت كوهين" و"جوزيف ناي"- من المقاربات الأساسية في قراءة العلاقات الدولية والعمل المشترك؛ حيث تفترض أن العلاقات بين الفاعلين الدوليين والمحليين لم تعد تقتصر على القنوات الدبلوماسية التقليدية للدول، بل إنها تتشكل عبر قنوات متعددة وعابرة للمستويات، تشمل المنظمات الدولية والمجتمع المدني (Keohane & Nye, 1987)

- **ركائز النظرية:** تنطلق من غياب الهرمية الصارمة بين القضايا، حيث تتداخل الملفات السياسية والإنسانية والتنموية؛ مما يخلق شبكات مؤسسية مترابطة تفرض على الأطراف التعاون المشترك وتبادل الموارد (المالية، واللوجستية، والمعرفية)؛ لتعظيم كفاءة الاستجابة، وتقليل الهدر الإجرائي، وتخفيف تداعيات الأزمات العابرة للحدود.

4. **نظرية القدرة على الصمود المجتمعي (Community Resilience Theory):**

تُعرّف القدرة على الصمود في أدبيات العمل الإنساني والتنموي الحديث بأنها قدرة النظام أو المجتمع المحلي المعرّض للمخاطر على التكيف، والتحمل، والتعافي من آثار الصدمات والأزمات الممتدة بطريقة كفؤة وفي الوقت المناسب (Norris et al., 2008).

- **ركائز النظرية:** لا تنظر هذه النظرية إلى المجتمع كمستقبل سلبي للمساعدات، بل إنها تركز على ديناميكية "القدرات التكيفية" (Adaptive Capacities) من خلال الاستثمار في البنية التحتية المحلية، وحماية الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والمياه)، وتطوير رأس المال الاجتماعي والمؤسسي؛ مما يقلل من درجة الهشاشة البنيوية، ويسمح للمجتمعات بالاستمرار في أداء وظائفها الأساسية أثناء النزاعات وبعدها.

5. **نظرية الدور (Role Theory):**

توفر نظرية الدور إطاراً تحليلياً يربط بين سلوك الفرد أو الدولة في النظام الدولي والتوقعات المرتبطة بهذا السلوك؛ حيث أنها تنظر إلى الدولة بأنها فاعل يتبنى ويمارس "أدواراً" معينة بناءً على تصوراتها الذاتية لمكانتها (Role Conceptions)، والتوقعات الخارجية للبيئة الدولية (Holsti, 1970).

- **ركائز النظرية:** يُقاس نجاح الفاعل الدولي بمدى التزامه واستجابته لمتطلبات هذا الدور من خلال أفعال وممارسات منظمة ومستمرة (Role Performance)، وفي سياق العلاقات الدولية والعمل الإنساني، يتيح هذا الاقتراب فهم كيف يمكن للفاعلين صياغة استراتيجياتهم الدبلوماسية لتقديم أنفسهم كقوى مانحة أو وسيطة؛ مما يعزز شرعيتهم ومكانتهم المعنوية والسياسية في النظام العالمي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة Elayah et al. (2025):** هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة المساعدات التنموية الكويتية المقدمة لليمن وأثرها المؤسسي، مع التركيز على دعم جامعة صنعاء. واعتمدت الدراسة على المقابلات شبه المنظمة، وتحليل بيانات المشروعات الرسمية، وأظهرت النتائج أن النموذج الكويتي يتميز بالاستمرارية والرؤية التنموية طويلة المدى، بعيدًا عن التوظيف السياسي المباشر، مع استمرار دعم قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية حتى خلال فترات التوتر السياسي، كما أكدت الدراسة أن المساعدات الكويتية أسهمت في تعزيز صمود المؤسسات واستمرارية الخدمات الأساسية، وقدمت تفسيرًا للمساعدات الخليجية باعتبارها مرتبطة بالتضامن الإقليمي ودعم الاستقرار وبناء الدولة.
- **دراسة أبو رمان (2025):** هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات والفرص في العمل الخيري الدولي الكويتي من خلال دراسة نموذج المركزية واللامركزية في تنظيم التبرعات الخارجية، وأوضحت الدراسة أن النموذج المركزي أسهم في تعزيز الرقابة والشفافية والحد من شبهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكنه أدى في المقابل إلى زيادة الإجراءات البيروقراطية، وضعف المرونة أمام بعض الجمعيات الصغيرة، كما بينت الدراسة أن الكويت تبنت نموذجًا متوازنًا يجمع بين الحرية التشغيلية والرقابة الحكومية عبر وزارتي الخارجية والشؤون الاجتماعية، مع تطبيق أنظمة الميكنة لتعزيز الشفافية والامتثال للمعايير الدولية، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية يمثل مدخلًا أساسيًا لضمان فعالية واستدامة العمل الخيري الكويتي الدولي.
- **دراسة Stöcklin (2024):** ناقشت الدراسة دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كوسيط إنساني محايد في اليمن، مع التركيز على عمليات الإفراج، وتبادل

المحتجزين، وإعادتهم إلى أوطانهم خلال جهود السلام للفترة 2016–2020م، وأوضحت بأن الحياد، يعد مبدأً أساسيًا في الجهود الإنسانية ووساطة السلام، وهو يواجه تحديات عملية كبيرة في المشهد الحديث للنزاعات المسلحة المعقدة، لا سيما في الدور الوسيط الذي تؤديه المنظمات الإنسانية. واستنادًا إلى تجربة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أبرزت الدراسة أن الدبلوماسية الإنسانية لم تعد تقتصر على الأبعاد النظرية، بل أصبحت مرتبطة بالتفاوض الميداني، وبناء الثقة، وإدارة العلاقات مع أطراف الصراع، بما يسهم في تسهيل الحوار وتعزيز فرص السلام المستدام، كما سلط التحليل الضوء على تطور مفهوم الحياد من كونه مفهومًا جامدًا إلى نهج أكثر مرونة وحساسية للسياق العملي والإنساني، مع الإقرار بالتعقيدات التشغيلية والاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بعمل الوسطاء الإنسانيين. وقدمت الدراسة رؤى مهمة تسهم في تعزيز دور الوسطاء المحايدين في دعم عمليات السلام المستدامة.

- **دراسة Falqui وXue (2024):** هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الصحية العالمية والعمل الإنساني في بيئات الهشاشة والنزاع، مع التركيز على التحديات الصحية الناتجة عن الأزمات الإنسانية، وأبرزت الدراسة أهمية الدبلوماسية الصحية في تعزيز التعاون الدولي وبناء توافق حول السياسات الصحية وتحسين فعالية الاستجابة الإنسانية، كما أوضحت من خلال حالات تطبيقية، مثل تفشي الكوليرا في اليمن والإيبولا في الكونغو الديمقراطية، أن الحوار والتنسيق الدبلوماسي يسهمان في تحسين النتائج الصحية داخل البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.
- **دراسة Krampitz (2024):** هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الالتزام بالمبادئ الإنسانية في اليمن، وذلك من خلال دراسة كيفية تفسير وتطبيق مبادئ الإنسانية، والحياد، والاستقلالية، وعدم التحيز بين الفاعلين الإنسانيين المختلفين، واعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات وإجراء مقابلات مع ممثلين عن منظمات دولية ويمنية وجهات مانحة وفاعلين سياسيين، وأظهرت النتائج وجود توافق عام حول المبادئ الإنسانية، مع اختلافات في تفسيرها وتطبيقها العملي تبعًا لطبيعة الجهات الفاعلة والبيئة السياسية ومناطق السيطرة في اليمن؛ مما يعكس تعقيد العمل الإنساني في سياقات النزاع والهشاشة.
- **دراسة Elkahlout وHedaya (2024):** هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص الدبلوماسية الإنسانية القطرية والتحديات المرتبطة بها في مناطق النزاع، وذلك من خلال تحليل مقارن للدبلوماسية الإنسانية الخليجية، واعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات وإجراء مقابلات مع مسؤولين وعاملين في المجال الإنساني، وأظهرت النتائج أن دول الخليج توظف المساعدات الإنسانية كأداة للقوة الناعمة وتعزيز الحضور الإقليمي والدولي، كما بينت أن التجربة القطرية تقوم على التكامل بين الجهود الحكومية وغير الحكومية، وأشارت الدراسة إلى عدد من التحديات، أبرزها التوترات السياسية، وضعف الحصانة الدبلوماسية للعاملين الإنسانيين، ونقص الخبرات المتخصصة، مؤكدة على أهمية تطوير الأطر التنظيمية، وبناء القدرات في مجال الدبلوماسية الإنسانية.

أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة:

1. اتفقت الدراسات على أن الدبلوماسية الإنسانية أصبحت إحدى الأدوات المؤثرة في السياسة الخارجية والعمل الدولي الإنساني.
2. أكدت الدراسات على أهمية الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية؛ لضمان فاعلية الاستجابة الإنسانية.
3. أشارت غالبية الدراسات إلى أن الأزمات الممتدة، مثل الأزمة اليمنية، تتطلب الربط بين التدخلات الإنسانية وجهود التنمية المستدامة.
4. أوضحت الدراسات أن المبادئ الإنسانية الأساسية، مثل الحياد والاستقلالية والإنسانية، تواجه تحديات عملية في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.
5. بينت الدراسات أن دول الخليج، ومن بينها الكويت وقطر، باتت تستخدم العمل الإنساني بأنه أداة للقوة الناعمة، وتعزيز الحضور الإقليمي والدولي.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات السابقة في عدد من الجوانب المرتبطة بطبيعة الموضوع، والمنهج المستخدم، والسياق التطبيقي، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

1. اختلفت الدراسات من حيث نطاق التركيز الموضوعي؛ إذ ركزت دراسة Elayah et al. (2025) على استدامة المساعدات التنموية الكويتية وأثرها المؤسسي في اليمن، بينما تناولت دراسة Stöcklin (2024) دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كوسيط إنساني محايد في عمليات تبادل المحتجزين، في حين ركزت دراسة Falqui وXue (2024) على الدبلوماسية الصحية العالمية وعلاقتها بالعمل الإنساني في البيئات الهشة.
2. تباينت الدراسات من حيث البعد الجغرافي والسياسي؛ حيث تناولت دراسة Elkahlout وHedaya (2024) التجربة القطرية في الدبلوماسية الإنسانية وتحليلها كأداة للقوة الناعمة، بينما ركزت دراسة أبو رمان (2025) على البيئة التنظيمية للعمل الخيري الكويتي وآليات المركزية واللامركزية، في حين ركزت الدراسة الحالية على الحالة الكويتية في اليمن ضمن سياق الحرب والأزمة الإنسانية الممتدة.
3. اختلفت الدراسات في طبيعة المنهج المستخدم؛ إذ اعتمدت دراسة Elayah et al. (2025) ودراسة Krampitz (2024) على المنهج النوعي والمقابلات الميدانية، بينما استخدمت دراسة Elkahlout

وHedaya (2024) التحليل السياسي المقارن، واعتمدت دراسة أبو رمان (2025) على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل السياسات التنظيمية.

4. تباينت الدراسات من حيث طبيعة العينة ومصادر البيانات؛ حيث استندت دراسة Krampitz (2024) إلى مقابلات مع منظمات دولية ومحلية وفاعلين إنسانيين، بينما اعتمدت دراسة Falqui وXue (2024) على تحليل حالات إنسانية وصحية عالمية، في حين اعتمدت دراسة أبو رمان (2025) على تحليل النظم واللوائح والتقارير التنظيمية الخاصة بالعمل الخيري الكويتي.
5. اختلفت الدراسات من حيث النتائج؛ فقد توصلت دراسة Elayah et al. (2025) إلى أن المساعدات الكويتية اتسمت بالاستمرارية والبعد التنموي بعيدًا عن التوظيف السياسي، بينما أكدت دراسة Stöcklin (2024) على أن الحياد الإنساني يواجه تحديات تشغيلية وسياسية معقدة، في حين خلصت دراسة Elkahlout وHedaya (2024) إلى أن المساعدات الإنسانية الخليجية أصبحت إحدى أدوات القوة الناعمة والتأثير الإقليمي.

الجوانب التي لم يتم تناولها في الدراسات السابقة:

على الرغم من تنوع الدراسات السابقة التي تناولت الدبلوماسية الإنسانية والعمل الإنساني، فإن مراجعة الأدبيات أظهرت وجود عدد من الجوانب التي لم تحظَ بدراسة متكاملة حتى الآن، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. غياب دراسة شاملة للدبلوماسية الإنسانية الكويتية في اليمن تجمع بين الأبعاد الإنسانية والتنموية والدبلوماسية السياسية في إطار تحليلي واحد.
2. محدودية الدراسات التي تناولت التدخلات الكويتية خلال الفترة (2015–2025) بمختلف مراحل الأزمة اليمنية.
3. ندرة الدراسات التي حللت حجم التمويلات الكويتية، وتوزيعها القطاعي والجغرافي، وأثرها في الاستجابة الإنسانية والتنموية.
4. ضعف الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإغاثة الطارئة والتنمية المستدامة ضمن إطار "الترابط الإنساني–التنموي".
5. قلة الدراسات التي ركزت على أثر التدخلات الكويتية في تعزيز صمود المجتمعات المحلية والمؤسسات الخدمية اليمنية.
6. محدودية الدراسات المتعلقة بدور منظمات المجتمع المدني الكويتية واليمنية كشركاء في تنفيذ التدخلات الإنسانية والتنموية.
7. غياب التحليل المتعلق بآليات تنفيذ المساعدات الكويتية وفاعلية الشراكات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية.
8. تركزت معظم الدراسات السابقة على الجوانب النظرية أو السياسية أو الإنسانية الجزئية دون الربط بين القوة الناعمة والدبلوماسية الإنسانية والعمل التنموي في الحالة الكويتية.

مميزات الدراسة الحالية:

جاءت الدراسة الحالية لمعالجة تلك الفجوات البحثية وذلك من خلال تقديم معالجة علمية وتحليلية أكثر شمولاً، وذلك عب الآتي:

1. تقديم دراسة شاملة للدبلوماسية الإنسانية الكويتية في اليمن خلال الفترة (2015–2025).
2. تحليل التدخلات الكويتية من الجانبين الإغاثي والتنموي المستدام.
3. دراسة حجم التمويلات الكويتية والقطاعات المستهدفة والشركاء المنفذين.
4. توظيف إطار "الترابط الإنساني–التنموي" لتفسير أثر التدخلات في تعزيز الصمود المجتمعي.
5. تحليل دور المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الكويتية في دعم الاستجابة الإنسانية والتنموية.
6. إبراز أثر التدخلات الكويتية في دعم قطاعات الأمن الغذائي والصحة والمياه والتعليم والبنية التحتية.
7. توضيح دور الكويت كفاعل إنساني ودبلوماسي يوظف القوة الناعمة لدعم الاستقرار والتخفيف من آثار الأزمة الإنسانية.
8. توفير قاعدة بيانات تحليلية موثقة، يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية.

مشكلة الدراسة:

شهدت الأزمة اليمنية منذ عام 2014 تصاعداً حاداً في الاحتياجات الإنسانية والتنموية نتيجة استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية، وقد دفع هذا الوضع المجتمع الدولي إلى تكثيف تدخلاته للتخفيف من آثار الأزمة، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن ملايين اليمنيين باتوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية (OCHA, 2024)، وفي هذا السياق، ورغم ذلك، برزت دولة الكويت الشقيقة كأحد الفاعلين الإقليميين المهمين في دعم الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن، وذلك من خلال تقديم مساعدات مباشرة، وتمويل برامج عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إضافة إلى دعم مشاريع خدمية وتنموية في قطاعات حيوية، مثل: الصحة والمياه والتعليم والإيواء (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، د.ت.)، كما اقترن هذا الدور الإنساني بجهود دبلوماسية هدفت إلى دعم مساعي السلام، من بينها استضافة الكويت لمشاورات السلام اليمنية عام 2016 (الأمم المتحدة، 2016).

وعلى الرغم من اتساع نطاق التدخلات الكويتية وتنوع مجالاتها كأحد أشكال القوة الناعمة، فإن هذا الحضور لم يقابله مستوى موازٍ من التقييم الأكاديمي الذي يربط بين فاعلية الأداة الدبلوماسية واستدامة الأثر التنموي في السياق اليمني، لاسيما من حيث الربط بين الأبعاد الإنسانية والتنموية والدبلوماسية، وقياس أثرها في دعم الاستجابة

الإنسانية، وتعزيز التعافي في السياق اليمني؛ مما يكشف عن إشكالية علمية تتمثل في غياب فهم تحليلي متكامل لآليات وأبعاد هذا الدور، بما يعكس التداخل بين العمل الإنساني، والأدوات الدبلوماسية والتنموية (Minear & Smith, 2007).

وانطلاقاً من هذه الفجوة البحثية، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: ما دور الدبلوماسية الإنسانية لدولة الكويت في اليمن للفترة (2015–2025) في دعم الاستجابة الإنسانية وجهود التعافي التنموي؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما المبادئ والمحددات التي شكلت إطار الدبلوماسية الإنسانية الكويتية في تعاملها مع الأزمة اليمنية للفترة (2015–2025)؟
2. ما حجم وطبيعة المساعدات الإنسانية العاجلة التي قدمتها الكويت للقطاعات الإنسانية في اليمن للفترة (2015–2025)؟
3. كيف ساهمت الكويت في دعم برامج تعافي وتنمية القطاعات الحيوية ذات الأولوية في اليمن للفترة (2015–2025)؟
4. ما الآليات الرئيسية التي اعتمدتها الكويت لتنفيذ مساعداتها من خلال شراكتها مع المنظمات الدولية في اليمن للفترة (2015–2025)؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد دور الدبلوماسية الإنسانية لدولة الكويت في اليمن خلال الفترة (2015–2025) في دعم التعافي من الأزمة اليمنية.

وينبثق عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية:

1. تحديد المبادئ والمحددات التي شكلت إطار الدبلوماسية الإنسانية الكويتية في تعاملها مع الأزمة اليمنية للفترة (2015–2025).
2. تحديد حجم وطبيعة المساعدات الإنسانية العاجلة التي قدمتها الكويت للقطاعات الإنسانية في اليمن للفترة (2015–2025).
3. تحديد مساهمات الكويت في دعم برامج تعافي وتنمية القطاعات الحيوية ذات الأولوية في اليمن للفترة (2015–2025).
4. تقييم الآليات الرئيسية التي اعتمدتها الكويت لتنفيذ مساعداتها من خلال شراكتها مع المنظمات الدولية في اليمن للفترة (2015–2025).

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. تسهم هذه الدراسة في توضيح مفهوم الدبلوماسية الإنسانية، وربطه بشكل مباشر بممارسات العمل الإغاثي، وكيفية عملها في الحالة الكويتية في اليمن.
2. تقدم تحليلاً نظريًا للمبادئ والمحددات التي تحكم السياسة الخارجية الكويتية تجاه الأزمات؛ مما يعزز فهم الباحثين لفلسفة تقديم المساعدات الدولية في مناطق الحروب.
3. توفر الدراسة مرجعًا أكاديميًا حديثًا يغطي فترة زمنية طويلة وحرجة (2015–2025)، مع تحليل منهجي للبيانات الموثقة؛ ما يجعلها مصدرًا غنيًا للبحوث المستقبلية في مجال الدبلوماسية الإنسانية والعمل الإغاثي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. توفر الدراسة رؤى وتقييمات موضوعية لصناع القرار في الكويت واليمن حول الأدوات المستخدمة في تقديم المساعدات؛ مما يساهم في تطوير استراتيجيات الاستجابة المستقبلية.
2. تسلط الدراسة الضوء على فاعلية الشراكات مع المنظمات المحلية اليمنية، بما يساهم في تحسين قنوات التنسيق بينها وبين الجهات المانحة.
3. تقدم الدراسة للجهات الحكومية والمانحين وللباحثين سجلًا تحليليًا موثقًا وممنهجًا للأثر الملموس للمساعدات الكويتية على حياة المواطنين اليمنيين، واستمرارية عمل المؤسسات الخدمية في قطاعات الصحة والتعليم والمياه.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كإطار رئيسي لتقصي وتحليل طبيعة التدخلات الكويتية في اليمن، مستخدمةً أسلوب دراسة الحالة كنموذج تطبيقي بارز لتجسيد أبعاد الدبلوماسية الإنسانية الكويتية خلال الفترة (2015–2025)، ونظراً للتحديات الميدانية في جمع البيانات من المصادر الأولية، اعتمدت الدراسة على أداة تحليل المحتوى للوثائق والمصادر الثانوية، وذلك عبر الفحص المنهجي لتقارير الأمم المتحدة، وتقارير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (د.ت.)، والهلال الأحمر الكويتي، والمنظمات الكويتية الفاعلة. وتهدف هذه المنهجية إلى تحليل البيانات المرتبطة بحجم التمويل وتوزيعه قطاعياً وجغرافياً؛ لصياغة تحليل علمي يربط بين الأرقام الميدانية والتوجهات الاستراتيجية للدور الكويتي في دعم الاستجابة الإنسانية وتعزيز جهود التعافي التنموي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة على تحليل الدبلوماسية الإنسانية الكويتية في اليمن، وبيان دورها في دعم الاستجابة الإنسانية وجهود التعافي التنموي.
- **الحدود الزمنية**: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2015م إلى عام 2025م.
- **الحدود المكانية**: تركز الدراسة على الجمهورية اليمنية بوصفها نطاقًا جغرافيًا للتدخلات الإنسانية والتنموية الكويتية.
- **الحدود البشرية / المؤسسية:** تشمل الدراسة الجهات الكويتية الرسمية والإنسانية الفاعلة في اليمن، وفي

مقدمتها: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والهلال الأحمر الكويتي، والجمعيات والمؤسسات الإنسانية الكويتية، والجهات والمنظمات الدولية والمحلية الشريكة ذات العلاقة بالتدخلات الكويتية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الوثائق والتقارير الرسمية والإحصائية والمنشورات المتعلقة بالتدخلات الإنسانية والتنموية الكويتية في اليمن خلال الفترة (2015–2025)، والصادرة عن الجهات الرسمية الكويتية والمنظمات الدولية والمؤسسات الإنسانية ذات العلاقة.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على العينة القصدية، باعتبارها الأنسب للدراسات الكيفية والتحليلية التي تتطلب اختيار وثائق ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة وأهدافها. وقد تم تضمين الوثائق في عينة الدراسة وفق المعايير الآتية:

أن تكون الوثيقة مرتبطة بصورة مباشرة بالتدخلات الإنسانية أو التنموية الكويتية في اليمن، وأن تقع ضمن الإطار الزمني للدراسة (2015–2025)، وأن تكون صادرة عن جهة رسمية أو منظمة إنسانية موثوقة، وقد بلغ عدد الوثائق التي خضعت للتحليل (45 وثيقة) وتم استبعاد الوثائق التي لا تنطبق عليها الشروط السابقة وكان عددها (5 وثائق)، ومن ذلك: الوثائق غير المرتبطة مباشرة بالدبلوماسية الإنسانية الكويتية في اليمن والتي تقع خارج الفترة الزمنية المحددة للدراسة، وكذلك الوثائق التي لا تستند الى بيانات موثقة أو أن بياناتها ناقصة أو غير قابلة للتحليل أو أنها مجهولة المصادر. وأهم الشروط التي انطبقت على الوثائق، هي كالآتي:

- تقارير الأمم المتحدة الإنسانية، وتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وخدمة التتبع المالي للأمم المتحدة (FTS).
- تقارير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- تقارير الهلال الأحمر الكويتي.
- تقارير الجمعيات المحلية الشريكة والمؤسسات الكويتية الإنسانية الفاعلة في اليمن.
- البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية الكويتية.
- الدراسات والأبحاث العلمية المحكمة المرتبطة بالدبلوماسية الإنسانية والعمل الإنساني الكويتي.
- قواعد البيانات والتقارير الإحصائية المتعلقة بحجم التمويلات والمشروعات الإنسانية والتنموية.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداة تحليل المحتوى (Content Analysis) لتحليل مضمون الوثائق والتقارير المختارة، وذلك من خلال تصنيف البيانات، واستخلاص المؤشرات المتعلقة بحجم التمويلات الكويتية، والقطاعات الإنسانية والتنموية المستهدفة، والتوزيع الجغرافي للمشروعات، وطبيعة الشراكات وآليات التنفيذ، والأبعاد الإنسانية والدبلوماسية والتنموية للتدخلات الكويتية.

وتهدف هذه المنهجية إلى الربط بين البيانات الكمية الواردة في التقارير الرسمية، والتحليل الكيفي للتوجهات الاستراتيجية للدبلوماسية الإنسانية الكويتية، بما يسهم في تقديم تفسير علمي متكامل لدور الكويت في دعم الاستجابة الإنسانية، وجهود التعافي التنموي في اليمن.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتائج تحليل واقع دور الدبلوماسية الإنسانية لدولة الكويت في اليمن (2015–2025):

يتناول هذا الجزء تحليل واقع الدبلوماسية الإنسانية لدولة الكويت في اليمن خلال الفترة (2015–2025)، وذلك من خلال دراسة طبيعة التدخلات الإنسانية والتنموية، وحجم التمويلات والمشروعات، والقطاعات المستهدفة، وآليات التنفيذ والشراكات المعتمدة، كما يركز التحليل على تقييم أثر هذه التدخلات في دعم الاستجابة الإنسانية والتخفيف من آثار الأزمة اليمنية، وإبراز الأبعاد الدبلوماسية والتنموية المرتبطة بالدور الكويتي، ويستند التحليل إلى مراجعة الوثائق والتقارير الرسمية والبيانات المتعلقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للمساعدات، بما يسهم في تقديم قراءة علمية لفاعلية الدبلوماسية الإنسانية الكويتية في دعم التعافي وتعزيز الصمود المجتمعي في اليمن. وفيما يلي نستعرض تحليل واقع دور الدبلوماسية الإنسانية لدولة الكويت في اليمن خلال الفترة (2015-2025) من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: التحليل الإحصائي والكمي لواقع التمويلات والتدخلات الكويتية:

1. إجمالي حجم التمويلات المقدمة لدعم خطط الاستجابة الإنسانية خلال الفترة من (2015-2025):

في الجدول (1) أظهرت البيانات أن التدخلات الكويتية في اليمن خلال الفترة (2015–2025) شملت مسارات متعددة جمعت بين التمويلات الإنسانية الطارئة، وبرامج التنمية المستدامة، ومساهمات منظمات المجتمع المدني الكويتية، بما يعكس تنوع أدوات الاستجابة وتكاملها بين الإغاثة والتنمية، وقد استهدفت هذه التدخلات دعم القطاعات الإنسانية والخدمية الأساسية، وأسهمت في تعزيز الاستجابة للأزمة الإنسانية ودعم جهود التعافي في اليمن.

جدول (1): حجم التمويلات المقدمة لليمن من دولة الكويت الشقيق لدعم خطط الاستجابة الإنسانية

العام	الأشخاص الذين تم الوصول إليهم بحسب خطط الاستجابة الإنسانية (بالمليون)	مبالغ الاستجابة المستلمة لخطط الاستجابة الإنسانية (بالمليار دولار)	مبالغ الاستجابة الكويتية المنفذة في اليمن (بالمليون دولار)	نسبة المساهمة %
2015	8.8	0.89	151.3	17.00%
2016	10.6	1.03	118.8	11.53%
2017	10.2	1.76	101.4	5.76%
2018	13.5	2.51	247.5	9.86%
2019	13.7	3.6	258.4	7.18%
2020	10.0	2.0	137.0	6.85%
2021	11.6	2.4	25.5	1.06%
2022	10.7	2.2	20.0	0.91%
2023	8.7	1.6	100.0	6.25%
2024	8.0	1.4	20.5	1.46%
2025	5.0	0.7	15.3	%2.19
الإجمالي		**20.09 مليار دولار**	**1,195.7 مليار دولار**	**%5.95**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات خدمة التتبع المالي (FTS) التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن المساهمات الإنسانية الكويتية المُبلَّغ عنها لليمن خلال الفترة 2015–2025 (OCHA, n.d.).

وتشير بيانات الجدول (1) إلى أن إجمالي التمويل الكويتي المنفذ في اليمن بلغ 1,195.7 مليار دولار، بما يمثل نحو 5.95% من إجمالي التمويل الإنساني خلال الفترة محل الدراسة، والشكل (1) يبين نسبة حجمها، وتُظهر المقارنة بين التمويل الكويتي وإجمالي التمويلات الدولية أن الكويت أدت دورًا تمويليًا بارزًا في السنوات الأولى للأزمة، حيث سجل عام 2015 أعلى نسبة مساهمة بلغت نحو 17% من إجمالي التمويلات لذلك العام، كما بلغ التمويل الكويتي ذروته في عامي 2018 و2019 بقيمة 247.5 مليون دولار و258.4 مليون دولار على التوالي. وفي المقابل، يتضح وجود تراجع نسبي في حجم التمويل الكويتي بعد عام 2020 مع انخفاض المساهمات في بعض السنوات، قبل أن تشهد تحسنًا نسبيًا في عام 2023، ثم تعود للانخفاض في عامي 2024 و2025، وبوجه عام تعكس هذه المؤشرات أن المساهمات الكويتية شكلت أحد المكونات المهمة في هيكل التمويل الإنساني الموجه لليمن، مع تباين سنوي في حجم التمويل مقارنة بإجمالي التمويلات الدولية. والشكل (2) يوضح مقارنة لمسار التمويل الكويتي السنوي مقابل إجمالي تمويل خطة الاستجابة الدولية وفجوة الاحتياج:

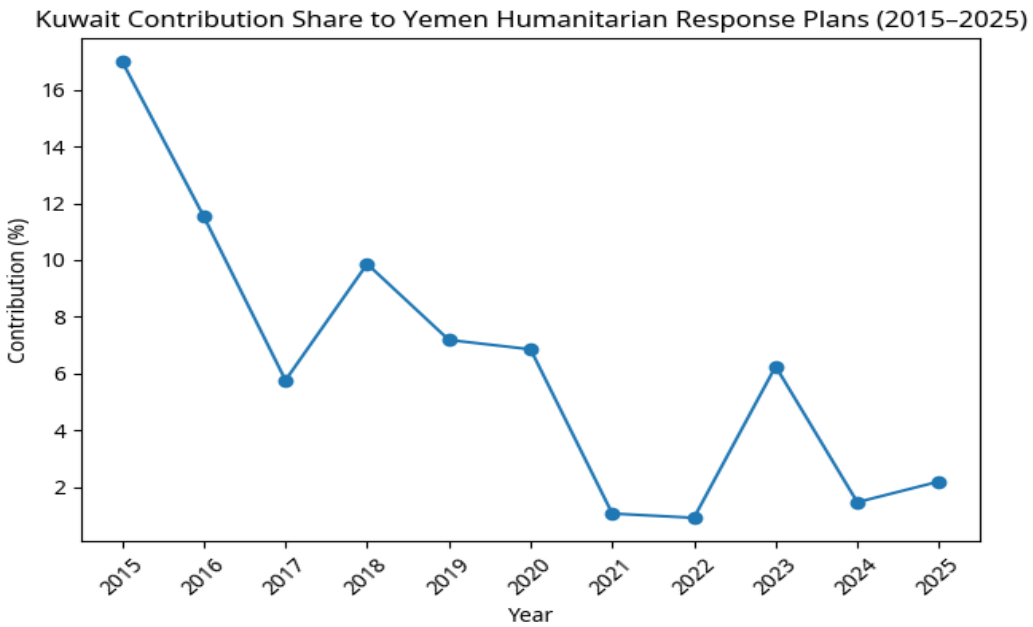

شكل (1): نسبة مساهمة الكويت في تمويل خطط الاستجابة الإنسانية (2015–2025)

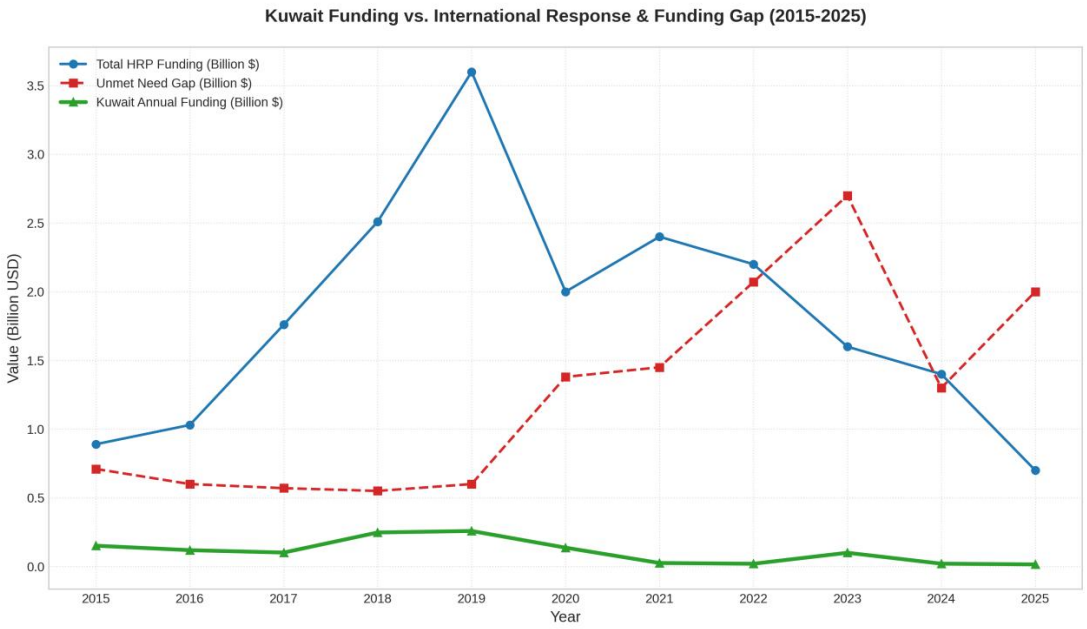

شكل (2): تحليل مقارن لمسار التمويل الكويتي السنوي مقابل إجمالي تمويل خطة الاستجابة الدولية وفجوة الاحتياج غير الممول في اليمن (2015-2025م)

2. حجم التمويلات الإغاثية الطارئة المقدمة من دولة الكويت (2015-2025):

في الجدول (2) نستعرض حجم التدخلات الإغاثية الطارئة التي قدمتها دولة الكويت خلال الفترة (2015–2025م)، والتي شملت قطاعات إنسانية متعددة استهدفت تلبية الاحتياجات العاجلة للفئات المتضررة في مختلف المحافظات اليمنية، ويبرز هذا العرض تنوعاً لمجالات التدخل، وشمولها لقطاعات أساسية، مثل: الأمن الغذائي، والصحة، والمياه، والإيواء، والحماية، بما يعكس الطابع المتكامل للمساعدات الكويتية في الاستجابة للأزمة الإنسانية، ومدى تنسيقها مع عدد من الشركاء الدوليين والمنظمات الأممية العاملة في اليمن.

جدول (2): حجم التمويلات الكويتية الطارئة للقطاعات الإنسانية

م	القطاعات الإنسانية	عدد المشاريع المنفذة	مناطق التنفيذ	شركاء التنفيذ	مبلغ التمويل (بالمليون دولار)
1	الأمن الغذائي وسبل العيش	62	تغطية وطنية واسعة (الحديدة، حجة، تعز، إب، صعدة)	برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة	455.2
2	الصحة	75	عدن، تعز، صنعاء، الحديدة، حضرموت	منظمة الصحة العالمية، اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان	178.6
3	المياه والصرف الصحي والنظافة	48	الحديدة، تعز، حجة، أبين، لحج	اليونيسف، منظمات غير حكومية دولية	115.4
4	التغذية	41	مناطق ذات أولوية عالية (تغطية وطنية)	اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي	103.1
5	الإيواء والمواد غير الغذائية	32	مأرب، عدن، حجة، الحديدة (مناطق النزوح)	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة	68.9
6	التعليم	21	تعز، لحج، أبين، صنعاء	اليونيسف، منظمة إنقاذ الطفل	38.0
7	الحماية	28	تغطية وطنية مع التركيز على مناطق النزاع	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان	31.3
8	خدمات الدعم والتنسيق الانساني	45	دعم لوجستي وتنسيقي على مستوى اليمن	OCHA، UNDSS، الخدمات الجوية الإنسانية (UNHAS)	205.2
الإجمالي		**352**			**1,195.7 مليار دولار**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات خدمة التتبع المالي (FTS) التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن المساهمات الإنسانية الكويتية المُبلَّغ عنها لليمن خلال الفترة 2015–2025 (OCHA, n.d.).

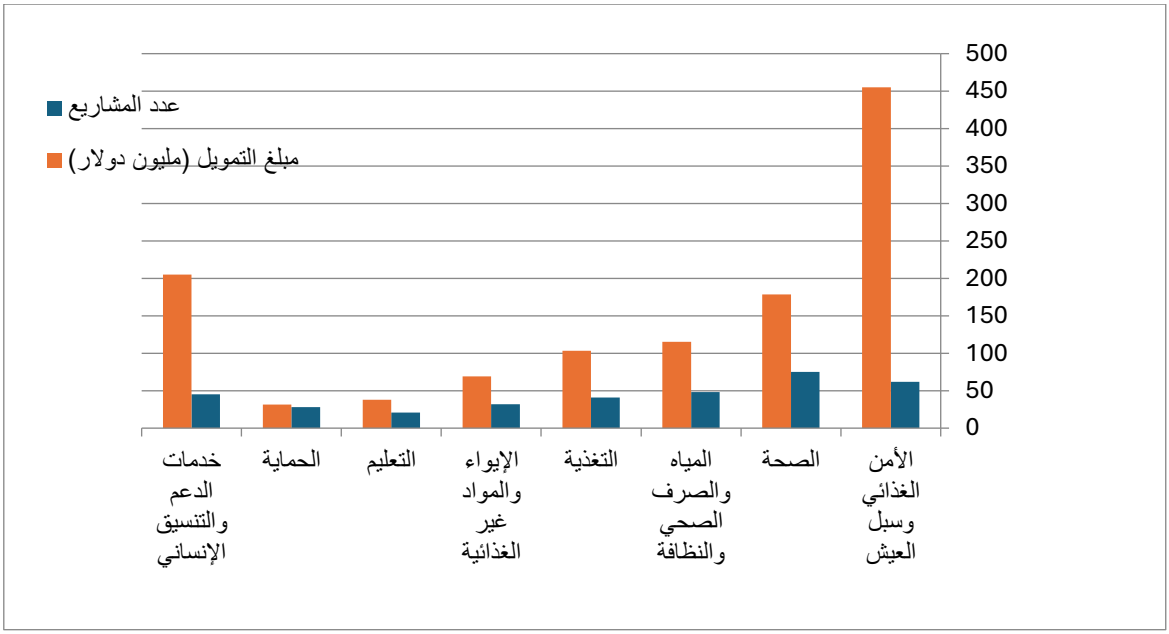

شكل (3): حجم التمويلات الكويتية الطارئة للقطاعات الإنسانية وعدد المشاريع المنفذة (2015–2025)

تُظهر بيانات الجدول (2) أن إجمالي التمويلات الإغاثية الطارئة التي قدمتها دولة الكويت لليمن خلال الفترة (2015–2025) بلغ نحو 1,195.7 مليار دولار، موزعة على (352) مشروعًا إنسانيًا شملت مختلف القطاعات **الإنسانية**، ويتضح أن قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش استحوذ على الحصة الأكبر من التمويل بقيمة (455.2) مليون دولار، يليه قطاع الصحة بنحو (178.6) مليون دولار عبر أكبر عدد من المشاريع، ثم خدمات الدعم والتنسيق الإنساني بقيمة (205.2) مليون دولار لدعم العمليات اللوجستية والإنسانية، كما شملت التمويلات قطاع المياه والإصحاح البيئي (115.4) مليون دولار، وقطاع التغذية (103.1) مليون دولار إضافة إلى الإيواء والمواد غير الغذائية (68.9) مليون دولار، والتعليم (38) مليون دولار، والحماية (31.3) مليون دولار، والشكل (3) يبين حجم التباين بين عدد مشاريع القطاعات ومبالغها، ويعكس هذا التوزيع تركيز التمويل الكويتي على القطاعات الإنسانية المنقذة للحياة، مع تنوع واضح في مجالات التدخل لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في اليمن.

3. حجم تمويلات جانب التنمية المستدامة المقدمة من الكويت (2015-2025):

في الجدول (3) نستعرض حجم تمويلات التنمية المستدامة المقدمة من دولة الكويت خلال الفترة (2015–2025م)، والتي استهدفت دعم القطاعات التنموية الحيوية في اليمن، بما يسهم في تعزيز البنية التحتية، وتحسين الخدمات الأساسية، ودعم التعافي الاقتصادي. ويبرز هذا العرض توزيع التمويلات على عدد من القطاعات التنموية الرئيسية، إضافة إلى عدد المشاريع المنفذة، بما يعكس توجهًا تنمويًا يكمّل التدخلات الإنسانية ويعزز الاستدامة في الاستجابة للأزمة.

جدول (3): تمويلات التنمية المستدامة الكويتية وعدد المشاريع المنفذة

م	القطاعات	عدد المشاريع المنفذة	قيمة التمويل (بالمليون دولار)	قيمة التمويل (بالمليون دينار كويتي)
1	النقل والبنية التحتية	15	312.6	95.30
2	المياه والصرف الصحي	7	229.4	69.95
3	الزراعة والري	8	148.6	45.30
4	الطاقة	5	114.8	35.00
5	التنمية الاجتماعية	6	154.2	47.0
6	الصناعة	1	9.8	3.00
الإجمالي		**42**	**969.4**	**295.55**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (د.ت.)، قاعدة بيانات المشاريع – الجمهورية اليمنية.

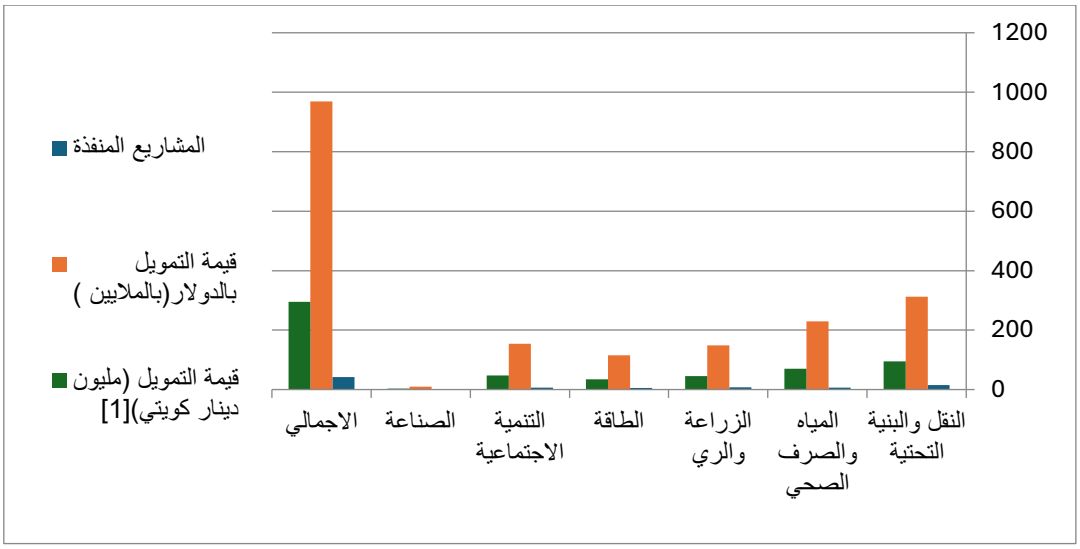

شكل (4): حجم تمويلات التنمية المستدامة الكويتية

وتشير بيانات الجدول (3) إلى أن إجمالي تمويلات دولة الكويت لمشاريع التنمية المستدامة في اليمن خلال الفترة (2015–2025) بلغ نحو (969.4) مليون دولار؛ أي نحو (295.55) مليون دينار كويتي موزعة على (42) مشروعًا تنمويًا، ويلاحظ أن قطاع النقل والبنية التحتية استحوذ على الحصة الأكبر من التمويل بقيمة (312.6) مليون دولار، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو (229.4) مليون دولار، ثم قطاع التنمية الاجتماعية بتمويل قدره (154.2) مليون دولار، وقطاع الزراعة والري بنحو (148.6) مليون دولار، إضافة إلى قطاع الطاقة بقيمة (114.8) مليون دولار، بينما جاء قطاع الصناعة بأدنى مستوى تمويل بلغ (9.8) ملايين دولار، والشكل (4) يبين تباين حجم تمويلات التنمية المستدامة للقطاعات الحيوية وعدد المشروعات، ويعكس هذا التوزيع تركيز التمويل الكويتي على القطاعات التنموية الأساسية المرتبطة بالبنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في تعزيز مسارات التعافي والتنمية المستدامة في اليمن.

4. حجم تمويلات منظمات المجتمع المدني الكويتي لليمن (2015–2024):

في الجدول (4) نستعرض حجم تمويلات منظمات المجتمع المدني الكويتية المقدمة إلى اليمن خلال الفترة (2015–2024م)، والتي مثّلت أحد المسارات المهمة في الاستجابة الإنسانية إلى جانب التدخلات الحكومية والرسمية، ويُبرز الجدول تنوع الفاعلين الكويتيين من جمعيات خيرية ومؤسسات إنسانية، وتعدد القطاعات المستهدفة التي شملت الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمياه والإيواء، إضافة إلى شراكات واسعة مع منظمات المجتمع المدني اليمني؛ لضمان الوصول إلى الفئات الأشد احتياجًا، كما يعكس هذا العرض البعد التكاملي للدور الكويتي الإنساني، القائم على تنوع أدوات التمويل وتعدد قنوات التنفيذ.

جدول (4): خريطة الفاعلين الكويتيين في الاستجابة الإنسانية في اليمن

أبرز المنظمات الكويتية	أبرز المنظمات الشريكة اليمنية	أبرز القطاعات الإنسانية	حجم التمويل (بالمليون دولار)
الجمعية الكويتية للإغاثة(KSR)	مؤسسة التواصل، مؤسسة، جمعية الحكمة اليمانية، مؤسسة ينابيع الخير، مؤسسة استجابة، صندوق إعانة المرضى، العون المباشر مكتب اليمن، مكتب الجمعية الكويتية للإغاثة – مكتب اليمن	الصحة، التعليم، الأمن الغذائي، المياه المياه، التعليم، الإغاثة الغذائية، سبل المعيشة، القطاع الزراعي، القطاع السمكي	134.1
الهلال الأحمر الكويتي	مؤسسة استجابة	الصحة، الإيواء، القوافل الطبية	45
جمعية النجاة الخيرية	مؤسسة ينابيع الخير	المياه، الإيواء، العمليات الطبية	35
الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	منظمات مجتمع مدني محلية	كفالة الأيتام، الأمن الغذائي، التعليم	20
جمعية الرحمة العالمية	مؤسسة التواصل وشركاء محليون	المياه، الأمن الغذائي، كفالة الأيتام	20
جمعية العون المباشر	جمعية العون المباشر – مكتب اليمن	التعليم، المياه، الرعاية الصحية	25

أبرز المنظمات الكويتية	أبرز المنظمات الشريكة اليمنية	أبرز القطاعات الإنسانية	حجم التمويل (بالمليون دولار)
جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية	مؤسسة استجابة	الامن الغذائي، التعليم، المياه	10
جمعية إحياء التراث الاسلامي	جمعية الحكمة اليمانية	القطاع الصحي، المياه، الامن الغذائي، التعليم، الاغاثة الطارئة، الايواء	75
جمعية صندوق إعانة المرضى	جمعية صندوق إعانة المرضى- مكتب اليمن جمعية الحكمة	القطاع الصحي	12
بيت الزكاة الكويتي	شركاء محليون	الإغاثة الغذائية، المساعدات الموسمية	15
الإجمالي			**391.1**

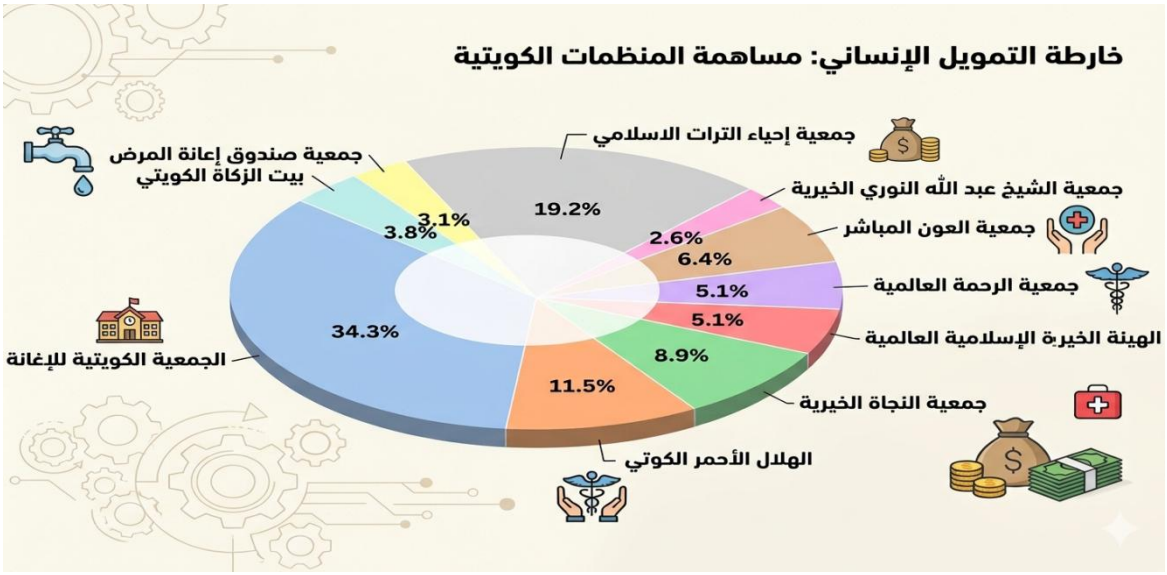

شكل (5): خارطة التمويل الإنساني مساهمة المنظمات الكويتية في اليمن

تُظهر بيانات الجدول (4) أن إجمالي التدخلات المرصودة لمنظمات المجتمع المدني الكويتي بلغ ما قيمته 391.1 مليون دولار، اتسمت بتعدد المسارات التمويلية والانتشار الميداني الواسع، وتتجلى هيكلية هذه الاستجابة في الدور المحوري للجمعية الكويتية للإغاثة وحملة "الكويت إلى جانبكم" بتمويل قدره 134.1 مليون دولار، تليها جمعية إحياء التراث بـ75 مليون دولارا، ثم تليه جمعية الهلال الأحمر الكويتي بـ 45 مليون دولار، وجمعية النجاة الخيرية بـ 35 مليون دولار، كما برزت المساهمات النوعية لكل من جمعية العون المباشر (25 مليون دولار)، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية(IICO) بـ 20 مليون دولار، وجمعية الرحمة العالمية بـ 20 مليون دولار، وبيت الزكاة الكويتي بـ 15 مليون دولار، وصولاً إلى جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية بـ10 مليون دولار، والشكل (5) يوضح خارطة التمويل الإنساني للمنظمات الكويتية في اليمن. وقد نجحت هذه المنظمات في تجاوز الأطر التقليدية للإغاثة نحو نموذج "الترابط الإنساني التنموي (Nexus)، وذلك عبر استهداف قطاعات استراتيجية كالتعليم والصحة والمياه والأمن الغذائي، مع تفعيل حقيقي لاستراتيجية توطين العمل الإنساني من خلال الشراكة الوثيقة مع مؤسسات يمنية رائدة، مثل "الوصول الإنساني وتواصل وطيبة وينابيع الخير والهلال الأحمر اليمني ومؤسسة استجابة، وغيرها من المنظمات المحلية"، مما أدى إلى تعزيز مرونة المؤسسات المحلية؛ وضمان استدامة الأثر الميداني في مختلف المحافظات المستهدفة.

خلاصــة إجمالي التمويلات والتدخلات الكويتية (الطارئة والتنموية) في اليمن خلال الفترة (2015 -2025م):

في الجدول (5) نستعرض خلاصة إجمالي التمويلات والتدخلات الكويتية في اليمن خلال الفترة (2015–2025م)، من خلال تجميع مختلف مسارات الدعم التي شملت التمويلات الإغاثية الطارئة، وتمويلات التنمية المستدامة، ومساهمات منظمات المجتمع المدني الكويتية، ويهدف هذا العرض إلى تقديم صورة كلية شاملة لحجم الدور الكويتي في الاستجابة للأزمة الإنسانية والتنموية في اليمن، بما يعكس تكامل أدوات التدخل وتنوع قنوات التمويل بين الإغاثة العاجلة والدعم التنموي والعمل المدني.

جدول (5): خلاصة بإجمالي التمويلات والتدخلات الكويتية في اليمن خلال الفترة (2015-2025)

م	البيان	المبلغ (بالمليون دولار)
1	حجم التمويلات الإغاثية الطارئة	1,195.7
2	حجم تمويلات الكويت للتنمية المستدامة	969.4
3	حجم تمويلات منظمات المجتمع المدني	391.1
	الاجمـــــالي	2,556.2 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحث كبيانات تجميعية للجداول السابقة.

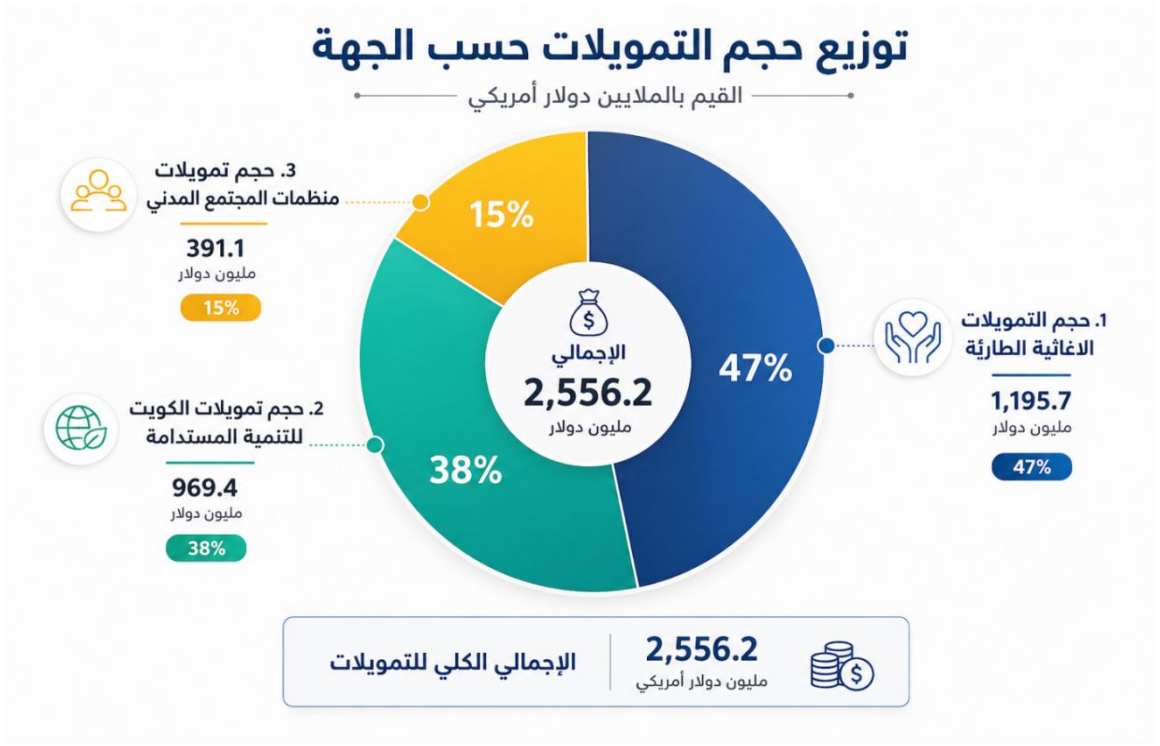

شكل (6): خلاصة توزيع حجم التمويلات الكويتية في اليمن حسب النوع (2015–2025)

من خلال الجدول (5) إن الهيكلية التمويلية لإجمالي التدخلات الكويتية في اليمن، والبالغة قيمتها التراكمية 2,556,2 مليار دولار، تعمد على تبني استراتيجية إنسانية رصينة تتجاوز النمط التقليدي للإغاثة العابرة؛ حيث يكشف التوزيع الرقمي عن مأسسة واعية لنهج الترابط بين العمل الإنساني والتنموي (Nexus)، وذلك من خلال الموازنة الدقيقة بين مقتضيات الاستجابة الطارئة (1,195,7 مليون دولار)، ومشاريع الاستدامة والتعافي الهيكلي (969,4 مليون دولار)، كما يكرس إسهام المجتمع المدني بـ 391,1 مليون دولار نموذج "الدبلوماسية الإنسانية الشاملة"، والشكل (6) وضح توزيع حجم التدخلات بحسب النوع، والتي تتكامل فيها الموارد السيادية مع المبادرات الشعبية؛ مما جعل هذه الكتلة المالية ركيزة محورية في كبح تدهور المؤشرات الحياتية، وتوفير شبكة أمان مؤسسية دعمت صمود القطاعات الحيوية اليمنية طوال عقد من الحرب.

ثانياً: عرض النتائج الرئيسية لتدخلات الكويت الإنسانية وتفسيرها النظري:

1. النتائج الرئيسية لتدخلات الكويت الإنسانية والتنموية:

تحقيقاً لهدف الدراسة الرئيس في تحديد دور الدبلوماسية الإنسانية الكويتية في دعم التعافي باليمن (2015–2025)، جرى تبويب النتائج وتفسيرها تِبعاً للأهداف الفرعية الآتية:

أ. نتائج الهدف الأول (مبادئ ومحددات الدبلوماسية الإنسانية):

أظهرت النتائج التزام التدخلات الكويتية بمبدأ "العدالة الإنسانية في الوصول "والحياد الجغرافي؛ إذ تجاوزت عقبات الانقسام الميداني، ووصلت مشروعاتها إلى معظم المحافظات بناءً على معيار الاحتياج الصرف، يفسر ذلك نظرية الدور (Role Theory) بالتزام الكويت بتوقعات دورها الدولي كمركز إنساني عالمي معزولاً عن التجاذبات الجيوسياسية.

ب. نتائج الهدف الثاني (حجم وطبيعة المساعدات العاجلة):

أثبتت البيانات نجاح المساعدات العاجلة (الغذائية، والصحية، والنقدية) في كبح التدهور الكارثي، وتحسين مؤشرات الأمن الغذائي للفئات الهشة، وتخفيف وطأة النزوح القسري (OCHA, 2024; World Food Programme [WFP], 2024)، تتطابق هذه النتيجة مع نظرية الأمن الإنساني (Human Security) في تحقيق "التحرر من الحاجة والخوف"، كما تتقاطع مع نظرية الصمود المجتمعي عبر تمكين الأسر اقتصاديًا لمواجهة الصدمات.

ج. نتائج الهدف الثالث (دعم برامج تعافي وتنمية القطاعات الحيوية):

كشفت النتائج عن توجه استراتيجي كويتي لنقل التدخل من "الإغاثة المؤقتة" إلى "التعافي المستدام"، وذلك عبر إعادة تأهيل المرافق الحيوية (مدارس، مستشفيات، شبكات مياه)، وصيانة البنية التحتية، وإدخال منظومات الطاقة البديلة؛ مما عزز التكافل الأهلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024)، ويمثل ذلك تطبيقاً نموذجياً لإطار الترابط (Humanitarian-Development Nexus)، ونظرية الصمود المجتمعي بتعزيز "القدرات التكيفية الذاتية" للمجتمعات المحلية لتقليل الاعتماد المزمن على المعونات الخارجية.

د. نتائج الهدف الرابع (آليات وقنوات تنفيذ المساعدات والشراكات):

اعتمدت الآلية التشغيلية للكويت على مسارين، أولهما: شراكات وثيقة مع منظمات مجتمع مدني محلية رائدة تفعيلاً لأجندة "توطين العمل الإنساني" (Localization)، وثانيهما: تنسيق رفيع مع المؤسسات الحكومية لضمان سيادية المشاريع، يعكس هذا النهج مبادئ نظرية الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence)، وقد أسهم مباشرة في الحفاظ على التماسك المؤسسي، وفي الحد الأدنى من القدرة التشغيلية لأجهزة الدولة اليمنية.

2. مناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء أسئلة الدراسة والأطر النظرية والمقارنة بالأدبيات:

تتناول هذه المناقشة نتائج الدراسة من خلال ربط ما تم التوصل إليه من بيانات ومؤشرات بأسئلتها البحثية، وتفسير دلالات هذه النتائج في ضوء الإطار النظري ومقارنتها بالدراسات السابقة ذات الصلة، وتهدف المناقشة إلى توضيح مدى اتساق أو اختلاف نتائج الدبلوماسية الإنسانية الكويتية في اليمن (2015–2025) مع مفاهيم الترابط الإنساني–التنموي، وتحديد أثرها على الاستجابة الإنسانية ومسارات التعافي التنموي.

أ. الإجابة عن السؤال الرئيس: ما دور الدبلوماسية الإنسانية لدولة الكويت في اليمن للفترة (2015–2025م) في دعم الاستجابة الإنسانية وجهود التعافي التنموي؟

- **النتيجة المحققة:** أدت الدبلوماسية الإنسانية الكويتية دوراً مركزياً، تكاملياً، وشاملاً، نجح في كبح التدهور الكلي للمؤشرات الحياتية والمؤسسية في اليمن، وذلك من خلال المزج بين المسارين الإغاثي والتنموي في آن واحد.
- **الإحصائيات من الدراسة:** يستند هذا الاستنتاج إلى الكتلة التمويلية الكلية الواردة في الجدول (5) والبالغة (2,556,2 مليار دولار)، والتي توزعت بمرونة عالية على مدار 11 عاماً لتغطي الاحتياجات الطارئة والمشاريع المستدامة في مختلف المحافظات اليمنية.
- **التأويل والتحليل النظري:**
  - **إطار الترابط (Nexus):** يفسر هذا الإطار الفلسفة التكاملية للدور الكويتي؛ حيث لم تقف التدخلات عند حدود توزيع الإغاثة العاجلة، بل رَبَطت الطارئ بالتنموي (توفير الغذاء مع إعادة بناء الطرق والمدارس)، مما ولّد أثراً مزدوجاً خفف المعاناة، ووفر أصولاً مستدامة للمجتمعات المحلية (OECD, 2019).
  - **نظرية الأمن الإنساني:** توضح هذا النظرية كيف نجحت الكويت في نقل بؤرة التركيز نحو "حماية الفرد وصون كرامته" عبر استهداف الأبعاد السبعة للأمن الإنساني (الغذائي، الصحي، الاقتصادي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، والسياسي)، وتحصين اليمنيين من المخاطر الوجودية المركبة للنزاع (UNDP, 1994).
  - **نظرية الاعتماد المتبادل المعقد:** تفسر هذه النظرية فاعلية الدور الكويتي، وذلك من خلال قنوات التعاون متعددة المستويات وعابرة الحدود؛ إذ تشكّلت شبكة مؤسسية جمعت المانح الكويتي بالمنظمات الدولية والمحلية؛ مما عزز كفاءة الوصول، وخفف من وطأة الهدر الإجرائي (Keohane & Nye, 1987).
  - **نظرية الصمود المجتمعي:** تفسر هذه النظرية قدرة المجتمعات اليمنية المستهدفة على التكيف؛ حيث ساهمت التدخلات في تعزيز "القدرات التكيفية الذاتية" للسكان والمؤسسات المحلية، وذلك من خلال الاستثمار في البنى التحتية الحيوية (المياه والكهرباء والتعليم) لمنع الانهيار الهيكلي (Norris et al., 2008).
  - **نظرية الدور:** توفر هذه النظرية الإطار التفسيري لدافعية السلوك الخارجي الكويتي؛ حيث يعكس هذا التنوع القطاعي أداءً منظماً لأدوار دولية متعددة، وهي: (الممول الدولي، الشريك التنموي، والداعم الإنساني، والفاعل التشاركي)، تماشياً مع التصور الذاتي للكويت كمشعل للعمل الإنساني العالمي، ورغبتها في الحفاظ على مكانتها وصورتها الاستراتيجية المحايدة (Holsti, 1970).

ب. **الإجابة عن السؤال الفرعي الأول: ما المبادئ والمحددات التي شكلت إطار الدبلوماسية الإنسانية الكويتية في تعاملها مع الأزمة اليمنية؟**

- **النتيجة المحققة:** استند الإطار العملياتي للكويت إلى حزمة من المبادئ والقيم الصارمة المتمثلة في: الإنسانية، والحياد الشفاف، وعدم التسييس، والالتزام المطلق بالتنسيق متعدد الأطراف تحت المظلة الأممية.
- **الإحصائيات والوثائق:** يظهر ذلك بوضوح من خلال التوزيع المتوازن للمساعدات جغرافياً وقطاعياً دون تمييز، وضخ الكتلة الأكبر من المساعدات الطارئة (1,195.7 مليار دولار)، وذلك عبر منظمات، ووكالات الأمم المتحدة مباشرة (الجدول 1 والجدول 2)
- **التأويل والتحليل النظري:**
  - **وفق إطار الترابط (Nexus):** يُعد الالتزام بالعمل المؤسسي متعدد الأطراف شرطاً أساسياً؛ لضمان الموازنة المعرفية والعملية بين خطط الإغاثة الفورية وخطط الاستدامة التنموية.
  - **وفق نظرية الأمن الإنساني:** يبرر التركيز المبدئي على حماية الفرد والمجتمع تجريد التدخل الإنساني من أي اعتبارات سياسية؛ لتصبح الخدمة الإنسانية وسيلة، وغايتها صون الحياة البشرية فقط.
  - **وفق نظرية الاعتماد المتبادل:** تشكل مبادئ الحياد والموثوقية محفزاً رئيساً لبناء شبكات الثقة بين الفاعلين الدوليين والمحليين؛ مما يسهل قبول تدخلات المانح الكويتي من كافة أطراف النزاع البيئي والميداني.
  - **وفق نظرية الدور:** يمثل الالتزام بهذه المبادئ تعبيراً حياً عن "توقع الدور" (Role Expectations) من قِبل المجتمع الدولي تجاه دولة الكويت كمركز إنساني عالمي، يسعى للحفاظ على مكانته الأدبية عبر أداء سلوكي يتسم بالنزاهة، والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية.

ج. **الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: ما حجم وطبيعة المساعدات الإنسانية العاجلة التي قدمتها الكويت للقطاعات الإنسانية في اليمن؟**

- **النتيجة المحققة:** تميزت المساعدات الإنسانية العاجلة بالاتساع، والشمولية القطاعية، والانتشار الجغرافي الواسع، مغطيةً الاحتياجات الحيوية الأساسية المنقذة للحياة: (غذاء، صحة، مياه، تغذية، إيواء، تعليم، حماية، خدمات لوجستية).
- **الإحصائيات من الدراسة:** يوثق الجدول (2) تنفيذ (352) مشروعاً طارئاً بقيمة تراكمية بلغت 1,195.7 مليون دولار، وقد تصدرها قطاع الأمن الغذائي بمبلغ (455.2 مليون دولار).
- **التأويل والتحليل النظري:**
  - **وفق إطار الترابط (Nexus):** يعكس هذا التنوع والشمول القطاعي تصميماً ذكياً يسعى لتلبية الفراغ الإغاثي الفوري، مع تهيئة الأرضية والظروف اللوجستية المناسبة لاستمرارية الخدمات الأساسية، وتسهيل عمل المنظمات الأخرى عبر دعم قطاع التنسيق واللوجستيات بـ (205.2 مليون دولار).
  - **وفق نظرية الأمن الإنساني:** يبرهن هذا التوزيع على الفلسفة الحمائية للنظرية؛ إذ لا يمكن تحقيق الأمن الإنساني للفرد عبر توفير السلع الغذائية بمعزل عن المياه الآمنة، والخدمات الصحية، والبيئة الحمائية ضد الأوبئة وسوء التغذية الحاد.
  - **وفق نظرية الاعتماد المتبادل:** يفسر الحجم الضخم للمشاريع والانتشار الميداني بالاعتماد على الميزة التنافسية لشركاء التنفيذ الأمميين (مثل WFP واليونيسف)؛ مما سمح بتقسيم الأدوار، وتقليل ازدواجية الجهود في الميدان.
  - **وفق نظرية الصمود المجتمعي:** تسهم هذه المساعدات القطاعية الطارئة في الحفاظ على "الوظائف الأساسية للمجتمع"، ومنع انهيار النسيج الاجتماعي تحت وطأة الصدمات العنيفة؛ مما يجعل التفكير في التعافي التنموي اللاحق أمراً ممكناً.

د. **الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث: كيف ساهمت الكويت في دعم برامج تعافي وتنمية القطاعات الحيوية ذات الأولوية في اليمن؟**

- **النتيجة المحققة:** أسهمت دولة الكويت بشكل فعال ومستدام في دعم برامج التعافي والتنمية وذلك من خلال تمويل مشاريع بنيوية ضخمة، مستندة إلى تطوير الأصول الثابتة (طرق، مستشفيات، محطات مياه، طاقة بديلة، ومشاريع زراعية وسمكية).
- **الإحصائيات من الدراسة:** يؤكد الجدول (3) ضخ مبالغ بلغت قيمتها (969.4 مليون دولار) لتنفيذ (42) مشروعاً بنيوياً عبر الصندوق الكويتي للتنمية، متصدراً إياها قطاع النقل والبنية التحتية بـ (312.6 مليون دولار).
- **التأويل والتحليل النظري:**
  - **وفق إطار الترابط (Nexus):** يوضح هذا المسار التطبيق العملي للربط الاستراتيجي؛ حيث تسعى التمويلات التنموية لتقليل الاعتماد المزمن للمجتمعات المحلية على المساعدات الإغاثية الطارئة القصيرة الأجل، وذلك عبر بناء قدرات محلية إنتاجية قادرة على الصمود المستقل.
  - **وفق نظرية الأمن الإنساني:** تساهم الاستثمارات في قطاعات الطاقة، والزراعة، والري في الحد من التهديدات الهيكلية المزمنة التي تواجه معيشة

الأفراد، والانتقال من مربع "الإغاثة من الجوع" إلى مربع "الأمن الغذائي المستدام" للفرد والمجتمع.

- **وفق نظرية الصمود المجتمعي:** إن إعادة تأهيل القنوات المائية، والشبكات الكهربائية، والطرق الحيوية يرفع من "القدرات التكيفية" للمجتمعات المحلية، ويمنحها المرونة الاجتماعية والاقتصادية الكافية لامتصاص الصدمات، والتعافي الذاتي بعد انتهاء الأزمات.
- **وفق نظرية الدور:** تبرز هذه المشاريع انتقال الكويت السلوكي من مجرد "مانح طارئ" إلى "شريك تنموي هيكلي طويل الأمد"، وهو ما يعزز شرعيتها ومصداقيتها الدولية كفاعل مسؤول يبني، ولا يقتصر دوره على الإغاثة المؤقتة.

هـ. الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: ما الآليات الرئيسية التي اعتمدتها الكويت لتنفيذ مساعداتها من خلال شراكتها مع المنظمات الدولية في اليمن؟

- **النتيجة المحققة:** اعتمدت الدبلوماسية الإنسانية الكويتية على آليات مؤسسية مرنة ومقننة، تمثلت في صياغة شراكات تنفيذية استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بالتوازي مع تفعيل آلية "التوطين"، وذلك من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني اليمني، وتنسيق الجهود مع المؤسسات الحكومية.
- **الإحصائيات من الدراسة:** يبرز ذلك في التداخل التنفيذي للجمعيات الكويتية الوارد في الجدول (4)، والذي يوضح ضخ (391.1 مليون دولار) عبر شراكات وثيقة مع مؤسسات يمنية رائدة (مثل الوصول الإنساني، تواصل، استجابة، وينابيع الخير).
- **التأويل والتحليل النظري:**
  - **وفق نظرية الاعتماد المتبادل المعقد:** تشكل هذه الشراكات المتعددة الأطراف شبكة مؤسسية تتيح تبادل الموارد والمعارف والخبرات؛ إذ يمتلك المانح الكويتي القدرة التمويلية، بينما تمتلك المنظمات الأممية والمحلية ميزة الوصول الجغرافي والمرونة الميدانية؛ مما يعظم عائد التمويل، ويقلل الهدر المالي واللوجستي.
  - **وفق إطار الترابط (Nexus):** يسمح التنسيق المشترك والتمويل متعدد السنوات عبر هذه الآليات بإدماج المشاريع الإنسانية والتنموية في إطار خطة موحدة تستجيب للاحتياجات المتغيرة ميدانياً بمرونة تشغيلية عالية.
  - **وفق نظرية الصمود المجتمعي:** تؤدي الشراكة مع منظمات المجتمع المدني اليمني والمؤسسات الحكومية إلى تعزيز "المرونة المؤسسية المحلية" (Localization)، ورفع قدراتها التنفيذية والرقابية على التخطيط، وإدارة الأزمات المستقبلية، وهو لب بناء صمود المجتمع.
  - **وفق نظرية الدور:** يعكس تنوع آليات التنفيذ قدرة الكويت على الموازنة والجمع بين أدوارها الدولية المتوقعة كـ "ممول دولي ملتزم بالخطط الأممية"، و"فاعل تشاركي" يدعم توطين العمل الإنساني، وبناء قدرات الشركاء المحليين.

ثالثاً: الاتجاهات الناشئة والتحديات الميدانية للتدخلات الكويتية:

1. الاتجاهات الناشئة جراء تدخلات الكويت الإنسانية والتنموية في اليمن:

تُمثل هذه الاتجاهات الخمسة المحصلة الاستراتيجية التراكمية لتحقيق أهداف الدراسة الفرعية ونظرياتها المفسرة:

- **مأسسة الصمود المجتمعي (مرتبط بالهدف الثالث ونظرية الصمود):** ويتجلى في الانتقال بالمجتمعات المحلية من التلقي السلبي للمساعدات إلى التمكين الاقتصادي والإنتاجي المستدام للأسر.
- **ريادة نموذج الترابط Nexus (مرتبط بالهدف الثالث وإطار الترابط):** تقديم نموذج تطبيقي ناجح يدمج الإغاثة الطارئة بالمشاريع التنموية المستدامة (كالطاقة البديلة والمياه)؛ لتقليل الاعتماد على المعونات.
- **ترسيخ مبدأ التوطين وبناء القدرات (مرتبط بالهدف الرابع ونظرية الاعتماد المتبادل):** صياغة شراكات هيكلية تؤدي إلى رفع الكفاءة التنظيمية والمؤسسية للمنظمات اليمنية المحلية والجهات الحكومية.
- **رأس المال العاطفي والدبلوماسية الشعبية (مرتبط بالهدف الأول ونظرية الدور):** نشوء تقدير وحب شعبي عميق،بحيث يترجم نجاح الدبلوماسية الشعبية من خلال الهوية البصرية لحملة "الكويت إلى جانبكم".
- **نقاء التدخل وغياب الأجندات (مرتبط بالهدف الأول ونظرية الدور):** تكريس الصورة الذهنية للدعم الكويتي كنموذج إنساني نقي ومحايد ومتجرد من الحسابات السياسية؛ مما منحه القبول والمصداقية المطلقة.

2. أبرز التحديات الميدانية والواقعية التي واجهت التدخلات الكويتية:

شهدت بيئة العمل الإنساني في اليمن تحديات هيكلية معقدة ناتجة عن النزاع، وقد تداخلت تأثيراتها مع مسارات تحقيق أهداف الدراسة وفقاً للآتي:

أ. **استمرار الأزمة الإنسانية وتفاقم الاحتياجات المركبة:** أدى تطاول أمد الحرب إلى توليد احتياجات متسارعة تفوق الخطط المرصودة؛ مما انعكس سلباً على كفاءة الاستجابة العاجلة المقررة في الهدف الثاني.

ب. **العجز والتمويل الكلي وفجوة الاحتياج الدولية:** تسبب النقص المزمن في التمويل الدولي العام وضعف التغطية الأممية في تقييد التوسع الجغرافي للهيئات الكويتية؛ وهو ما شكّل تحدياً مباشراً أمام قياس حجم وطبيعة المساعدات في الهدف الثاني.

ج. **تعقيدات الوصول والانقسام السياسي والأمني والمؤسسي:** فرض الانقسام وتعدد السلطات (لاسيما قيود جماعة الحوثي البيروقراطية) عوائق صارمة منعت الفرق الميدانية؛ مما عرقل آليات الرقابة والتقييم المستقل المنضوية تحت الهدف الرابع.

د. **ضعف البنية التحتية المحلية والاحتياجات اللوجستية:** أدى الدمار الشامل للطرق وشبكات الطاقة إلى مضاعفة الكلفة التشغيلية؛ الأمر الذي أعاق جهود الانتقال بالقطاعات الحيوية نحو التعافي المستدام المبتغى في الهدف الثالث.

هـ. **التحديات اللوجستية والأمنية المعقدة:** تسببت مخاطر وصعوبة التنقل في محاور النزاع النشطة في إرباك التدابير التشغيلية وضمانات الوصول الآمن؛ مما أثر مباشرة على فاعلية قنوات التنفيذ والشراكة الدولية والمحلية في الهدف الرابع.

و. **التنافس على الموارد والتداخل مع تدخلات مانحين آخرين:** أدى تحول الاهتمام الدولي نحو أزمات عالمية مستجدة إلى تراجع الموارد الموجهة لليمن؛ مما وضع مبادئ ومحددات الدبلوماسية الكويتية الخاصة بالهدف الأول أمام اختبار حرج لإعادة ضبط الأولويات.

الاستنتاجات والتوصيات:

يتناول هذا الجزء عرضًا تحليليًا لأبرز الاستنتاجات والتوصيات، ويهدف إلى تقديم رؤية عملية موجّهة تسهم في تحسين جودة التدخلات، وتعزيز كفاءة التنسيق، ودعم بناء استجابات أكثر فاعلية واستدامة في مواجهة الأزمات الإنسانية.

أولاً: الاستنتاجات:

تقدم الاستنتاجات التالية خلاصة وافية لأبرز النتائج والإنجازات التي تحققت بفضل التدخلات الكويتية في سياق الأزمة الإنسانية، حيث تبرز هذه النقاط الاثر الايجابي لهذه الجهود على المستويات الاغاثية والتنموية الذي لعبته في التخفيف من حدة الأزمة، وتعزيز قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود والتعافي، وذلك على النحو الآتي:

1. ساهمت التدخلات الكويتية في الحد من حدة الأزمة الإنسانية، وذلك من خلال: توفير الغذاء والمياه والخدمات الصحية الأساسية، وتقليل مخاطر المجاعة والأمراض.
2. أسهمت المشاريع في إعادة تأهيل المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والصرف الصحي؛ مما عزز وصول السكان إلى الخدمات الأساسية، وقلل التدهور الاجتماعي والاقتصادي.
3. ساعد الجمع بين الإغاثة الفورية والمشاريع التنموية طويلة الأجل في تعزيز الصمود المجتمعي، وتقليل الاعتماد المستقبلي على المساعدات.
4. عززت برامج الدعم الاقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية التي أسهمت في تقوية قدرات التكيف مع الصدمات الناتجة عن النزاع والحرب.
5. عززت الشراكات مع منظمات المجتمع المدني اليمنية والجهات الحكومية القدرة المؤسسية، وسهّل تنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية.
6. خففت برامج الغذاء ودعم الأسر الفقيرة من انعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذية بين الفئات الأكثر هشاشة.
7. وصلت التدخلات إلى محافظات متعددة وفئات مختلفة، ما عزز العدالة في توزيع المساعدات والخدمات.
8. ساعدت مشاريع إعادة التأهيل للمستشفيات، والمدارس، والطرق، ومرافق المياه على تحسين مستوى الخدمات العامة، وتعزيز استقرار المجتمعات المحلية.
9. ساهم دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة وتوفير الأصول للأسر والمجتمعات المحلية في تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وتقليل آثار الفقر والنزوح القسري.

ثانياً: التوصيات:

بناء على الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها، نقدم في هذا المطلب مجموعة من التوصيات الاستراتيجية والعملية التي تهدف إلى البناء على النجاحات المحققة ومعالجة التحديات القائمة، وتوجيه الجهود المستقبلية نحو تحقيق استجابة إنسانية أكثر فعالية واستدامة، وتوضح ذلك في الآتي:

أ. توصيات لدولة الكويت (الحكومة والمنظمات):

1. زيادة التمويل المخصص لليمن للمشاريع الإنسانية والتنموية؛ لضمان توسيع نطاق التدخلات، وتحقيق أثر أكبر ومستدام على المجتمعات المحلية.
2. توسيع الشراكات مع المنظمات المحلية اليمنية، وعدم الاقتصار على الشراكات الحالية، بل توسيع نطاق التعاون ليشمل عدداً أكبر من مؤسسات المجتمع المدني في مختلف المحافظات؛ لتعزيز قدرة الوصول، وتحقيق شمول أكبر للفئات المستهدفة.
3. استمرار وديمومة المشاريع الإنسانية والإغاثية جنبًا إلى جنب مع المشاريع التنموية، مع التركيز على دمج التدخلات العاجلة مع برامج طويلة الأجل لتعزيز الصمود المجتمعي، وتقليل الاعتماد على المساعدات المستقبلية.
4. تعزيز نظم الرقابة والشفافية، واعتماد آليات متابعة، وتقييم فعالة تشمل الرقمنة وإدارة البيانات؛ لضمان جودة التنفيذ، وتقليل الازدواجية، وتعزيز المساءلة أمام المانحين والمستفيدين .

ب. توصيات للحكومة اليمنية:

1. تقديم التسهيلات الإدارية واللوجستية للجهات الحكومية الكويتية والمنظمات المحلية، وضمان بيئة أمنية مستقرة لتنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية.
2. تعزيز برامج التدريب والتأهيل للكوادر الحكومية في القطاعات الأساسية: (الصحة، التعليم، المياه،

الزراعة)؛ لضمان إدارة فعالة ومستدامة للمشاريع الممولة دولياً.

3. تعزيز الشفافية، ووضع آليات واضحة لتتبع الموارد والمشاريع، بما يضمن الاستخدام الأمثل للتمويل الدولي والمحلي، ويعزز ثقة المانحين والمجتمع المحلي.

ج. توصيات للمنظمات المحلية اليمنية:

1. رفع القدرات المؤسسية والفنية من خلال تدريب الكوادر على التخطيط، والإدارة المالية، والمراقبة والتقييم؛ لضمان تنفيذ المشاريع بفعالية واستدامة.
2. الالتزام بالمعايير الدولية للعمل الإنساني، وتطبيق معايير الجودة والشفافية في تقديم الخدمات، وضمان الوصول العادل إلى الفئات المستهدفة.
3. تعزيز الشراكات والتنسيق مع الجهات الحكومة والمجتمعية الكويتية، وذلك من خلال بناء شبكات تعاون قوية؛ لضمان استمرارية المشاريع، وتوسيع نطاق الاستفادة المجتمعية.

المراجع:

أبو رمان، سامر رضوان (2025، 20 فبراير). *التحديات والفرص في العمل الخيري الدولي الكويتي*. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/opinions/2025/2/20

الأمم المتحدة. (2014، 9 سبتمبر). *الأمين العام للأمم المتحدة يكرم صاحب السمو أمير الكويت باعتباره قائدا للعمل الإنساني*. http://media.un.org/photo/en/asset/oun7/oun7228345

الأمم المتحدة. (2016، 23 مارس). *المبعوث الدولي لليمن يعلن بدء محادثات السلام في 18 أبريل في الكويت*. https://news.un.org/ar/audio/2016/03/347922

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024، 3 ديسمبر). *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكويت يتعاونان لزيادة الكفاءة في موانئ اليمن*. https://www.undp.org/yemen/press-releases/undp-and-kuwait-partner-increase-efficiency-yemens-ports

الجعبيري، محمد (2022، 21 مايو). *الأعمال الإغاثية والتنموية في اليمن تتصدر أولويات الجهود الإنسانية الكويتية الأسبوعية*. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3039502

جمعية اسفير. (2018). *دليل اسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية* (الطبعة الرابعة). براكتكال أكشن للنشر. https://spherestandards.org/ar/handbook-2018/

جمعية الهلال الأحمر الكويتي. (د.ت.). *اليمن*. https://www.krcs.org.kw/projects/yemen

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. (د.ت.). *المشاريع التي يمولها الصندوق في الجمهورية اليمنية*. تم الاسترجاع في 8 مارس 2026، من https://www.kuwait-fund.org/ar/country-details?cname=135

المطيري، سلمان بن عبدالله (2025). *العمل الإنساني الدولي: دليل القائد والمتطوع للعمل الإنساني*. أبجد للنشر والتوزيع.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. (2021، 26 ديسمبر). *المفوضية توقع اتفاقية مع الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة مليوني دولار أمريكي لدعم النازحين داخلياً في اليمن*. https://www.unhcr.org/kw/en/news/kuwait-fund-and-unhcr-sign-us-2-million-agreement-support-internally-displaced

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2024، 15 ديسمبر). *اليونيسف ترحب بمساهمة بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي من الصندوق الكويتي للتنمية لدعم خدمات الرعاية الصحية الحيوية في اليمن*. https://www.unicef.org/yemen/press-releases/unicef-welcomes-usd-15-million-contribution-kuwait-fund-development-support-vital

نعمان، سامي (2023، 9 ديسمبر). *اليمن.. حزمة مشاريع تنموية كويتية امتداد لدعم أخوي مستمر منذ ستينيات القرن الماضي*. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). https://www.kuna.net.kw/articledetails.aspx?id=3125967

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ). (2024، 17 فبراير). *رئيس مجلس القيادة يشيد بالمواقف الكويتية المشرفة إلى جانب الشعب اليمني*. سبأنت. https://www.sabanew.net/story/ar/106912

Development Initiatives. (2010). *Global humanitarian assistance report 2010*. https://devinit.org/resources/gha-report-2010/

Elayah, M., Alawami, H., Alnajjar, G., & Al-Hada'a, K. (2025). Unveiling Kuwait's long-term development assistance to Yemen: A case study of sustained commitment. *Third World Quarterly*, *46*(8), 852-873. https://doi.org/10.1080/01436597.2025.2514964

Elkahlout, G., & Hedaya, M. (2024). Examining Qatari humanitarian diplomacy: Key features, challenges and prospects. *Third World Quarterly*, *45*(12), 1813-1831. https://doi.org/10.1080/01436597.2024.2379345

Falqui, L., Li, F., & Xue, Y. (2024). Global health diplomacy in humanitarian action. *Conflict and Health*, *18*(1), 46. https://doi.org/10.1186/s13031-024-00605-5

Holsti, K. J. (1970). National role conceptions in the study of foreign policy. *International Studies Quarterly*, *14*(3), 233-309. https://doi.org/10.2307/3013584

International Committee of the Red Cross. (n.d.). *Humanitarian action and peace*. https://www.icrc.org/en/law-and-policy/humanitarian-action-and-peace

Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1987). Power and Interdependence revisited. *International Organization*, *41*(4), 725–753. http://doi.org/10.1017/S0020818300027661

Krampitz, J. F. (2024). *Universal principles, pluriversal reality? Humanitarian assistance in Yemen, and the geographically-variegated understanding of humanitarian principles* [Master's thesis, Rheinische Friedrich-Wilhelms-Universität Bonn]. https://doi.org/10.13140/RG.2.2.34003.28961

Minear, L., & Smith, H. (Eds.). (2007). *Humanitarian diplomacy: Practitioners and their craft*. UN University Press. https://digitallibrary.un.org/record/602125?ln=en&v=pdf

Norris, F. H., Stevens, S. P., Pfefferbaum, B., Wyche, K. F., & Pfefferbaum, R. L. (2008). Community resilience as a metaphor, theory, set of capacities, and strategy for disaster readiness. *American Journal of Community Psychology*, *41*(1), 127-150. https://doi.org/10.1007/s10464-007-9156-6

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019). *DAC Recommendation on the Humanitarian-Development-Peace Nexus*. https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-5019

Stöcklin, D. (2024). Redefining the neutral intermediary role: Balancing theoretical ideas with practical realities through the ICRC's experience in Yemen. *International Review of the Red Cross*, *106*(927), 1065-1087. https://doi.org/10.1017/S1816383124000493

UNESCO World Heritage Centre. (n.d.). Sustainable development. In *Glossary*. Retrieved June 15, 2025, from https://whc.unesco.org/en/glossary/375

United Nations Development Programme. (1994). *Human development report 1994: New dimensions of human security*. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1994

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2026, May, 14). *Yemen Humanitarian Update*. https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-update-april-2026

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2023, February 9). *Yemen: Humanitarian Response Snapshot*. https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-response-snapshot-december-2023-enar

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2022, July 1). *OCHA on message: Humanitarian principles*. https://www.unocha.org/publications/report/world/ocha-message-humanitarian-principles-enar

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2017, March 16). *New way of working.* https://www.unocha.org/publications/report/world/new-way-working

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025, May 13). *Yemen Humanitarian Fund (YHF) 2024 annual report.* https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-fund-yhf-2024-annual-report-enar

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024, February 1). *Yemen: Humanitarian response plan (HRP) 2024.* https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-hrp-2024-january-2024-enar

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (n.d.). *Financial Tracking Service (FTS).* https://fts.unocha.org/

World Bank. (n.d.). *Yemen*. https://www.worldbank.org/en/country/yemen

World Food Programme. (2024). *Yemen annual country report 2024.* https://www.wfp.org/operations/annual-country-report?operation_id=YE02&year=2024

To cite this article…

Al-Maazb, M. A. M. (2026). The role of the State of Kuwait's humanitarian diplomacy in Yemen (2015–2025). *Arab Journal of Management, Banking, and Financial Studies, 2*(1), 1-22. https://doi.org/10.59559/ajmbfs.2.1.1